المحتويات

كلمة العدد	3
لقاء العدد	4
تحت الضوء	16
بانوراما	32
سلطة النقد الفلسطينية	52
بيت البنوك	54
مقالات	60
الزاوية المصرفية	68

مجلة دورية متخصصة تصدر عن
جمعية البنوك في فلسطين

العدد 85، آذار 2021

المواد المنشورة لا تمثل بالضرورة المجلة
وإنما تعبر عن آراء أصحابها
المواد التي تنشر أو لا تنشر لاتعاد إلى أصحابها
محتوى المادة الإعلانية على مسؤولية المعلن

ص.ب : 4117 رام الله - فلسطين
هاتف : 9702-2414555 +
فاكس: 9702-2414559 +
موقع الكتروني : www.abp.ps
بريد الكتروني : pr@abp.ps

مجلس الإدارة

رئيس المجلس
ماهر المصري — البنك الإسلامي الفلسطيني

نائب الرئيس
جوزيف نسناس — بنك القاهرة عمان

أمين السر
جمال حوراني — البنك العربي

أمين الصندوق
هاني ناصر — البنك الإسلامي العربي

الأعضاء
طلال ناصر الدين — البنك الوطني
حاتم الفقها — بنك الأردن
صلاح هدمي — بنك القدس
محمود الشوا — بنك فلسطين
نضال البرغوثي — مصرف الصفا

المدير العام
بشار ياسين

البنك الوطني
THE NATIONAL BANK
TNB الوطني

حَياتي مشاريع

$10,000,000

لتمويل مشاريع إنتاجية بقيادة النساء

بفوائد تفضيلية وضمانات مرنة

/TNBPalestine tnb.ps 1800 111 000 +970 598 555 555

بخطى واثقة

إنجازات مصرفية رغم الجائحة

تأثرت دولة فلسطين كغيرها من سائر بلدان العالم بجائحة كورونا، ومنذ شهر آذار من العام الماضي سارعت الحكومة الفلسطينية إلى اتخاذ سلسلة تدابير احترازية، وتطبيق بروتوكلات طبية للحد من انتشار الوباء، ترافقت مع إعلان حالة الطوارئ والتي نتج عنها تقييد لحركة التنقل بين المحافظات والمدن، وارتفاع حدة الإغلاقات الشاملة، وتوقف شبة كامل للنشاط الاقتصادي.

الإجراءات الوقائية التي تم اتخاذها أثرت على القطاعات الاقتصادية بشتى أنواعها، ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن تداعيات هذه الأزمة، ناهيك عن كونه يعمل أصلاً في بيئة مرتفعة المخاطر من الناحيتين السياسة والاقتصادية.

وكون القطاع المصرفي يعدّ أحد الركائز الأساسية للمنظومة الاقتصادية، فقد تأثرت نتائجة السنوية سلباً بالجائحة، إذ تراجعت مستويات الربحية بنسب قياسية تصل إلى 40% مقارنة بعام 2019، ورغم ذلك نجح بالتكيف السريع مع الوضع الراهن والتغلب على الصعاب وجذب مزيد من ودائع العملاء والتي سجلت ارتفاعا بحوالي 13%. إضافة إلى الارتفاع بحجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة لمختلف القطاعات الاقتصادية حيث سجلت ارتفاعاً بحوالي 11% مقارنة مع العام الذي سبقه، ليعكس ذلك ثقة المواطن الفلسطيني بهذا القطاع.

وعلى الجانب الآخر، فقد برز الدور الوطني والاجتماعي للقطاع المصرفي من خلال الشراكة المجتمعية للتصدي لتداعيات وآثار جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، فقد سعت لتوفير السيولة اللازمة لمختلف القطاعات الاقتصادية والأفراد من خلال تأجيل الأقساط المستحقة لمدة أربعة شهور وبدون عمولات إضافية أو عمولات تأخير، الأمر الذي ساهم وبشكل ايجابي في استمرار دوران العجلة الاقتصادية.

أما على صعيد الدعم المؤسسيّ، فقد ارتفعت مساهمة القطاع المصرفي لصالح القطاع الصحي إلى أكثر من (5) ملايين دولار بزيادة ملحوظة عن عام 2019، وذلك لضمان استقرار تقديم الخدمات الطبية والصحية للمواطن الفلسطيني، علاوة على دعم القطاعات الاقتصادية الأخرى بأكثر من(3) ملايين دولار لعام 2020.

يلقي هذا العدد من مجلة «البنوك في فلسطين» الضوء على تأثيرات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني بشكل عام مع التركيز على القطاع المصرفي من خلال مقابلة شاملة مع معالي محافظ سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة إلى العديد من المقالات المتخصصة التي تستعرض تطور التكنولوجيا المالية واستخداماتها في الصناعة المصرفية، إضافة إلى مجموعة من المواد الإعلامية المصرفية المتنوعة.

بشار ياسين

المدير العام -جمعية البنوك في فلسطين

لقاء العدد

ملحم:
الأرقام تُثبت أن القطاع المصرفي لم يستفد من أزمتي كورونا والمقاصة

محافظ سلطة النقد أكد لـ «البنوك في فلسطين» تراجع أرباح البنوك بنسبة 35%مقارنةً مع العام 2019

رام الله-البنوك في فلسطين- لم تمر فترة طويلة على تسلم مهامه محافظاً لسلطة النقد، ليجد على طاولته مجموعة من الملفات الساخنة خاصة بعد عام صعب عاشه القطاع المصرفي، فبين سندان جائحة كورونا ومطرقة أزمة المقاصة تحملّ القطاع المصرفي عبئاً ثقيلاً لتوفير السيولة النقدية اللازمة لاستمرار القطاعات الاقتصادية حيّة والحدّ من الآثار السلبية لأسوأ أزمة مركبة كادت تعصف بالاقتصاد الفلسطيني.

الدكتور فراس ملحم محافظ سلطة النقد يتحدث لمجلة «البنوك في فلسطين» عن آثار أزمة كورونا وما رافقها من إجراءات الطوارئ وتزامنها مع أزمة المقاصة.

يؤكد ملحم أن الأرقام وحدها هي من يحدد حجم العبء الذي وقع على القطاع المصرفي بسبب هاتين الأزمتين، مشيراً إلى أن أرباح البنوك العاملة في فلسطين تراجعت بنسبة 35% خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، بالإضافة إلى تراجع العائد على معدل الأصول وعلى معدل حقوق الملكية، وكذلك تراجع جودة الأصول في ظل تزايد حجم التعثر، وهو ما يؤشر إلى أن الآثار السلبية التي ألمت بالاقتصاد الوطني نتيجة هاتين الأزمتين قد أصابت البنوك أيضاً.

يتحدث ملحم عن عدة مواضيع من بينها توزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات وكيفية توجيهها لخدمة العملية التنموية، وكذلك عن ترخيص شركات للدفع الإلكتروني. وفيما يلي نص اللقاء:

تكيف مع الأزمات

***لقد عاش القطاع المصرفي عام 2020 تحت ضغط شديد بسبب جائحة كورونا وأزمة المقاصة... إلى أي حد استطاع القطاع تجاوز هذه الأزمة وما أثرها على القطاع المصرفي؟**

على مدار السنوات الماضية تعرض الاقتصاد الفلسطيني إلى العديد من الأزمات الاقتصادية نتيجة للعلاقة الاقتصادية مع الجانب الآخر، لكن للجائحة الصحية كورونا وقع خاص على الاقتصاد الفلسطيني والتي جاءت متزامنة مع أزمة إيرادات المقاصة خلال العام 2020. وقد تسببت هذه الأزمات في تذبذب وعدم استقرار في العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ولم يكن القطاع المصرفي بمنأى عن تداعيات هذه الأزمات، بحكم كونه جزءاً من المنظومة الاقتصادية الفلسطينية، يؤثر ويتأثر بها.

وقد ظهرت بعض تداعيات هاتين الأزمتين على القطاع المصرفي بصورة انخفاض ملحوظ في مستوى الربحية، وتراجع العائد على معدل الأصول وعلى معدل حقوق الملكية، مع تراجع جودة الأصول في ظل تزايد حجم التعثر، وارتفاع مستوى الشيكات المعادة، إلى جانب تزايد التعرض للقطاع العام، سواء المباشر من خلال اعتماد الحكومة المتزايد على القطاع المصرفي لتمويل الالتزامات الحكومية نتيجة أزمة المقاصة، أو غير المباشر من خلال تزايد قروض موظفي القطاع العام، وما قد ينتج عن ذلك من مخاطر جديدة.

علمتنا التحديات خلال العامين الماضيين أن الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، والقطاع المصرفي بشكل خاص قادر بشكل كبير أن يتكيف مع واقع سياسي واقتصادي صعب للغاية. ودللت التجربة على أن الجهاز المصرفي الفلسطيني قادر على التعامل مع الأزمات والتكيف معها وتجاوزها. صحيح أن أرباح البنوك تراجعت بنسب كبيرة لكن شهدنا نموا في ودائع الجمهور الأمر الذي يؤكد ازدياد الثقة بالقطاع المصرفي الفلسطيني.

300 مليون دولار

وفرها الجهاز المصرفي كأحد أدوات التدخل النقدي لتحفيز الاقتصاد ودعم المشاريع الصغيرة

وفي هذا السياق، تشير النتائج الأولية لأداء القطاع المصرفي خلال العام 2020، إلى تحقيق العديد من مؤشراته الحيوية لمستويات نمو تكاد تكون مساوية لما حققته في العام السابق، كما في حالة الأصول، أو حتى أفضل من المستويات السابقة، كما في حالة ودائع العملاء والمحفظة الائتمانية. وإن دل ذلك على شيء، فإنه يدل على الثقة المتزايدة التي يوليها جمهور المواطنين لهذا القطاع، انطلاقاً من قناعاتهم بأنه آمن وسليم ومعافى، يعمل وفق أفضل المعايير والممارسات الدولية. من هنا، أود أن أشكر القائمين على البنوك الفلسطينية من مجالس إدارة وإدارات تنفيذية على ما بذلوه من جهد مضاعف لمواجهة الأزمات الاقتصادية المتلاحقة، فقد وجدنا في سلطة النقد حكمة ومهنية عالية في التعامل مع التحديات السياسية والاقتصادية والصحية. كما أود أن أشكر البنوك على المساهمات المالية التي قدمت لمواجهة جائحة كورونا من خلال دعم صندوق وقفة عز أو من خلال دعم جهود وزارة الصحة في مواجهة الجائحة.

*** مديونية الحكومة ما زالت ضمن السقوف التي يمكن التعامل مع مخاطرها**

الأرقام تتحدث

*هناك من يعتقد أن القطاع المصرفي استفاد من جائحة كورنا خاصة فيما يتعلق بإعادة جدولة قروض لأقساط استحقت خلال فترة فرض حالة الطوارئ وفرض فوائد نظير إعادة الجدولة، وكذلك فرض رسوم على الشيكات المعادة التي زادت أعدادها في بعض الأشهر، هل تخبرنا الأرقام أن البنوك والمصارف العاملة في فلسطين استفادت حقا من هذه الجائحة؟

أعتقد أن هذا السؤال هام، خاصة أن الإجراءات التي اتخذتها سلطة النقد من أجل مواجهة الآثار الاقتصادية للجائحة قد قوبلت بالترحاب والشك في آن واحد. أستطيع القول إن تعليمات سلطة النقد، في معظمها، قد ساهمت في التخفيف من آثار أزمتي المقاصة والجائحة. لا شك أن البنوك العاملة في فلسطين، كنظيرتها العالمية، تأثرت بشكل كبير بالجائحة. وخير دليل على ذلك تدني أرباح البنوك بنسب عالية، ومن الجدير ذكره أن تعليمات سلطة النقد خاصة تأجيل أقساط القروض قد أثر سلباً على البنوك الإسلامية على وجه التحديد. وتشير البيانات المالية للمصارف إلى تراجع بعض مؤشرات أداء القطاع المصرفي عام 2020 وخاصة المتعلقة بالربحية حيث تراجعت الأرباح بنسبة 35% مقارنةً بالعام الماضي، وصافي الفوائد بنسبة 2% كما تراجعت إيرادات الرسوم والعمولات بنسبة 10.9%، وبلغ العائد على معدل الأصول 0.86% والعائد على حقوق الملكية 9.41 % مقارنة بـ 1.25% و12.84% على التوالي عام 2019.

تعليمات استثنائية لدعم السيولة

*ما هو أثر تدخلات الجهاز المصرفي في ضخ السيولة في الاقتصاد الوطني خلال فترة الجائحة؟

رغم محدودية قدرة سلطة النقد (وبالتبعية المصارف العاملة في فلسطين) على التدخل، مقارنة بما قامت به العديد من البنوك المركزية الأخرى، في ظل عدم وجود عملة وطنية، وعدم توفر كامل أدوات السياسة النقدية، إلا أن سلسلة الإجراءات التي قامت بها قد عملت بلا شك على التخفيف من آثار هاتين الأزمتين، على مستوى الحكومة ومؤسسات القطاع المالي الخاضعة لرقابة وإشراف سلطة النقد، وكذلك على مستوى أنشطة وقطاعات الاقتصاد المختلفة، وجمهور المواطنين.

فمنذ البدايات الأولى لانتشار الجائحة في فلسطين وما أعقبها من إعلان حالة الطوارئ ولأكثر من مرة، تبلورت قناعة لدى سلطة النقد بضرورة اتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات الاستثنائية والاستباقية، وذلك بهدف المواءمة بين ضمان سلامة واستمرارية عمل المؤسسات الخاضعة لرقابتها وإشرافها المباشر واستمرارها في تقديم مختلف الخدمات المصرفية لجمهور المواطنين من جهة، والتخفيف من الأضرار التي تلحق بالمواطنين وقطاع الأعمال بشكل عام، ودعم مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية والمحافظة على استمراريتها من جهة ثانية.

ولهذه الغاية، أصدرت سلطة النقد سلسلة من التعليمات لدعم السيولة في الاقتصاد، وضخ سيولة إضافية لمقابلة أية التزامات طارئة، شملت دعم احتياجات السيولة لدى المصارف نفسها، وسداد المستحقات البنكية والقروض، ومعالجة تداول الشيكات، وتوجيه الائتمان للمشاريع الإنتاجية والمشاريع العاملة في مجال الصحة، بالإضافة إلى إدخال كميات إضافية من السيولة إلى أهلنا في قطاع غزة، والمساعدة في توفير الاحتياجات التمويلية، للقطاعين العام والخاص على حد سواء، وبما يدعم النشاط الاقتصادي.

ويضاف إلى ذلك، أنه مع إطلاق برنامج استدامة تكون سلطة النقد قد تدخلت وللمرة الأولى وبشكل مباشر من خلال استخدام إحدى أدوات السياسة النقدية لضخ سيولة إضافية في السوق وتحفيز الاقتصاد، إذ يتمثل الهدف الأساسي من هذا البرنامج في إتاحة تمويل وسيولة إضافية بقيمة (300) مليون دولار، إضافة إلى المبلغ الذي رصدته الحكومة لصالح البرنامج بقيمة 25 مليون دولار، للمشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من الجائحة بما فيها المشاريع التي تديرها نساء، بشروط وتكاليف ميسرة، لا تتجاوز نسبتها 3% متناقصة (أقل تكلفة إقراض موجودة في فلسطين)، وبفترة سماح تصل إلى (12) شهراً، وتمتد للمنشآت السياحية على وجه التحديد إلى (24) شهراً.

إصدار عملة رقمية

*هل هناك رؤية لإصدار عملة رقمية للاستغناء عن الشيقل تدريجياً؟

يعتبر موضوع إصدار العملات الجديدة، سواء التقليدية أو الرقمية، من المواضيع الشائكة التي تستدعي دراسة مستفيضة ومعمقة، تأخذ بعين الاعتبار نضوج وتهيئة عدة اعتبارات سياسية واقتصادية بشكل يسبق إصدار العملة، وبما يكفل النجاح في عملية الإصدار، ويضمن المحافظة على قيمة العملة وقوتها واستقرارها.

وسلطة النقد باعتبارها الطرف الأساس في موضوع إصدار العملة لم تغفل هذا الموضوع نهائياً، فمن جهة، عملت خلال الفترات الماضية على إثراء موضوع العملة الفلسطينية (الحلم الذي يراود كل فلسطيني) بالعديد من

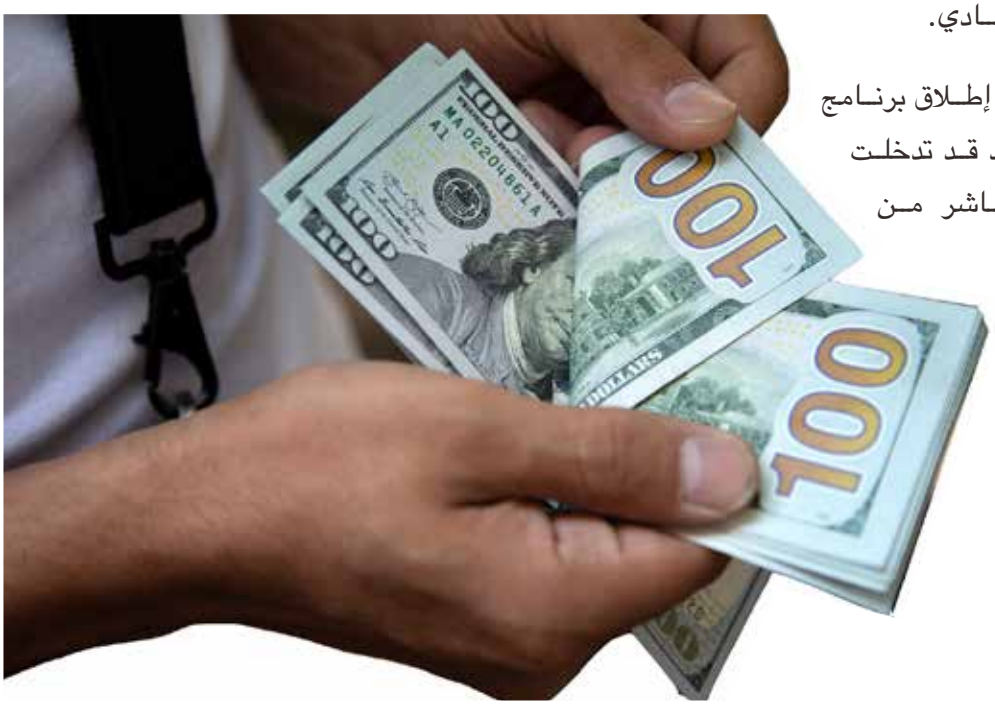

الدراسات والتقارير الخاصة، إلى جانب تهيئة معظم المتطلبات اللوجستية والفنية الداخلية، وأصبحت وفق العديد من التقارير الدولية جاهزة من الناحية الفنية لمرحلة الإصدار وإدارة السياسة النقدية عندما تكون الظروف السياسية والاقتصادية مهيأة لذلك.

كما عملت سلطة النقد من جهة ثانية على تهيئة العديد من الأوضاع المواتية لعملية إصدار العملة سواء فيما يتعلق بتقوية الاقتصاد الفلسطيني بشكل عام وبناء احتياطياته النقدية، أو الحفاظ على استقلالية سلطة النقد، وتطوير وتفعيل النظام المصرفي، كما وحثت الجهات المختصة الأخرى للعمل على استكمال وتطوير الإطار السياساتي والمؤسسي لمؤسسات الدولة، وخاصة فيما يتعلق باتباع سياسة الانضباط المالي في ميزانية الحكومة، واستدامة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات وغيرها.

ومما لا شك فيه أن سلطة النقد ستستمر كذلك بالعمل على دراسة ومتابعة كل الخيارات المتاحة والممكنة في مجال العملة، بما في ذلك العملة الرقمية، والتي يعتقد البعض أنها قد تكون الحل الأنسب في ظل الوضع الراهن الذي تعيشه فلسطين، وأشير هنا إلى أن سلطة النقد باشرت، بالتعاون مع البنك الإسلامي للتنمية، على دراسة جدوى إصدار عملة حسابية وعملة رقمية، ويسعدنا مشاركة القطاع المصرفي بمخرجات الدراسة في المستقبل القريب.

ورغم أن قرار إصدار العملة في النهاية هو قرار سياسي نابع من سيادة الدولة، إلا أن سلطة النقد على قناعة تامة بأنه لن يتم اتخاذ هكذا قرار، إلا بعد التأكد من ملاءمة الأوضاع السياسية والاقتصادية لعملية إصدار العملة، خاصة وأن اختيار توقيت غير مناسب للإصدار سوف يشكل خطورة كبيرة على المحافظة على قيمة العملة واستقرارها، والتي تعتبر عملية غاية في الأهمية.

التسهيلات الممنوحة لموظفي القطاع الحكومي شكلت 17% من إجمالي التسهيلات

سياسة لتحفيز القطاعات التنموية

***هناك من يرى أن التسهيلات الائتمانية طوال السنوات السابقة وجهت للأغراض الاستهلاكية أكثر من مساهمتها في المشاريع التنموية..ما هو تقييمكم لتوزيعات التسهيلات الائتمانية وما خطة سلطة النقد للفترة المقبلة؟**

من المتوقع أن يكون للتسهيلات الائتمانية تأثيرات اقتصادية إيجابية بغض النظر عن نوعها سواء أكانت استهلاكية أو تنموية، لكن من المتوقع أيضاً أن يكون حجم هذه التأثيرات وعمقها ومجالها الزمني أوسع في حال منحت لأغراض تنموية وإنتاجية مقارنة مع الأغراض الاستهلاكية والشخصية، فالنوع الأول يكون له تأثير مستدام في الاقتصاد لأنه يخلق فرص عمل جديدة ويسهم في تقديم منتجات جديدة لتلبية حاجات المواطنين، ويحسن من حصيلة الضرائب المحلية ويقلص العجز في الميزان التجاري ويساهم بشكل أو بآخر في التخفيف من حدة التقلبات في أسعار السلع والخدمات في السوق المحلية إلى حد ما، في المقابل يحمل النوع الثاني تأثيراً اقتصادياً مباشراً وفورياً من خلال قناة الاستهلاك، لكنه سيكون ذا أجل قصير ولن يترك أثراً جوهرياً في هيكل الاقتصاد المحلي، وبالتالي وبسبب خصوصية الاقتصاد الفلسطيني تحديداً، فإن توجيه الائتمان نحو المشاريع التنموية والقطاعات الإنتاجية يكتسب قيمته وأهميته، خاصة من حيث تأثيره الأكبر على حالة التنمية الاقتصادية المستدامة مقارنة بالتسهيلات

المنوحة للاستهلاك والتجارة في ضوء الخلل البنيوي الواضح في الهيكل الاقتصادي لصالح قطاعات التجارة والخدمات على حساب القطاعات الإنتاجية والتنموية، فالعوائد الاقتصادية المتوقع حصولها نتيجة لزيادة الاستهلاك الناجم عن التسهيلات الائتمانية سيترتب الجزء الأكبر منه للدول التي هي مصدر الاستيراد وسيفقد الاقتصاد الفلسطيني الكثير من تلك المنافع.

إن حصة التسهيلات الائتمانية المنوحة للأنشطة التنموية الحيوية الثلاث، الزراعة والصناعة والسياحة، من إجمالي التسهيلات الائتمانية هي منخفضة نسبياً وهي أقل من 8% خلال الخمس سنوات الماضية، وبالمقابل فإن حصة قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات المختلفة زادت عن 73%، واستحوذ قطاع الخدمات على الحصة الأكبر بمتوسط 30%، يليه قطاع العقارات والإنشاءات بمتوسط 21%، ويليه في الترتيب قطاع التجارة بمتوسط 17%، وينسجم هذا التوزيع مع مساهمات هذه القطاعات في الناتج المحلي إلى حد ما، حيث طرأ تحول كبير على هيكل تركيبة الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1994 لصالح قطاعات التجارة والخدمات والإنشاءات على حساب القطاعات الإنتاجية الأخرى.

ومما لا شك فيه أن الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني غير المسبوق يستدعي ضرورة تضافر كافة الجهود للبحث في الوسائل والسبل الكفيلة بإنعاش بالاقتصاد وإعادته إلى مسار التعافي والنمو. وهذا بالضرورة يستدعي التركيز بشكل خاص على القطاعات والأنشطة التنموية في الاقتصاد أكثر من أي وقتٍ مضى.

ضمن رؤية واستراتيجية سلطة النقد في تعزيز دور المصارف في التنمية الاقتصادية المستدامة عن طريق الاستثمار في مشاريع وشركات ناشئة تساهم في النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل وتشجيع الابتكار والإبداع والمشاريع الريادية، قررت سلطة النقد السماح للمصارف المساهمة في شركة فلسطينية ناشئة يكون من غاياتها ممارسة أنشطة الإنتاج الزراعي والحيواني

قطاعات الإنشاءات والتجارة والخدمات تستحوذ على 73% من حجم التسهيلات الائتمانية

أو الطاقة البديلة أو تكنولوجيا المعلومات والتي تدعم الإبداع والابتكار، يتم إعفاء مبلغ يساوي لمساهمة المصرف في الشركة من الودائع الخاضعة لمتطلبات الاحتياطي الإلزامي.

وانطلاقاً من رسالة سلطة النقد في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي والمساهمة في النمو الاقتصادي، فقد طبقت سياسة لتحفيز النمو الاقتصادي وتمويل القطاعات والأنشطة الإنتاجية للفترة 2019-2022، باستخدام مجموعة من الأدوات المباشرة وغير المباشرة التي تحفز فيها المصارف للانخراط في تطبيق الخطة تمثلت تلك الأدوات في تخفيض التسهيلات المنوحة لبعض القطاعات الإنتاجية من وعاء الاحتياطي؛ وتخفيض التوظيفات الخارجية؛ وتخفيض متطلبات السيولة النقدية، ومنح أوزان ترجيحية مخففة للتمويلات المنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج استدامة الهادف لتوفير التمويل اللازم للمشاريع المتضررة من الأزمة بهدف تمكينها من الاستمرار بعملياتها التشغيلية ودفع أجور العاملين وهو ما سيسهم في استدامة تلك المشاريع واستقرار الأسر المستفيدة منها.

* التسهيلات الممنوحة للحكومة خلال العام الماضي شكلت حوالي 22% من إجمالي التسهيلات

ولا بد من الإشارة إلى أن القطاع المصرفي يتمتع بملاءة ومتانة مالية ونسب سيولة وكفاية رأس مال مرتفعة تمكنه من مواجهة المخاطر دون التأثير على القيام بدوره الحيوي والاستمرار في منح التمويلات وقت الأزمات، وعلى الرغم من ارتفاع التمويلات الممنوحة للحكومة خلال العام الماضي والتي شكلت حوالي 22% من إجمالي التمويلات نهاية عام 2020 مقارنة بـ 17% عام 2019 والناتج بشكل أساسي عن أزمة المقاصة مع الجانب الإسرائيلي، وانخفاض حجم المساعدات والدعم الخارجي وارتفاع النفقات الحكومية لمواجهة تداعيات جائحة كورونا إلا أن مديونية الحكومة ما زالت ضمن السقوف التي يمكن التعامل مع مخاطرها، ولم تؤثر على استمرار قيام المصارف بدورها بتمويل القطاعات الحيوية والعملاء، أما فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة لموظفي القطاع الحكومي فقد شكلت 17% من إجمالي التمويلات في العام 2020 مقارنة بـ 18 % عام 2019 .

معالجة النقص في عملتي الدولار والدينار

***أحيانا يظهر في السوق نقص في عملتي الدولار والدينار، ما هي الأسباب وكيف تعالج سلطة النقد هذا الموضوع؟**

يحدث النقص بعملتي الدولار والدينار بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي مع تناقص حجم المعروض النقدي من عملتي الدولار والدينار، وغالباً ما يحدث ارتفاع الطلب المحلي على عملتي الدولار والدينار عندما ينخفض سعر الصرف مقابل عملة الشيقل، فيلجأ المواطنون إلى تحويل عملاتهم من الشيقل إلى الدولار أو الدينار، وتقوم سلطة النقد بمراقبة التطورات على مستوى السيولة وتعمل على ضمان استمرار توفر السيولة النقدية الكافية لتلبية احتياجات المواطنين بمختلف العملات.

نظام المقاصة الإكتروني

***بدأت سلطة النقد منذ بداية العام تطبيق نظام التقاص الالكتروني، ما هو تقييمكم لآلية العمل بهذا النظام خلال هذه المرحلة؟**

يأتي إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية في إطار سعي سلطة النقد لتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي من خلال استحداث الأنظمة والبرامج والخدمات المصرفية والانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية متطورة وآمنة تواكب أحدث التطورات المصرفية العالمية في مجال نظم الدفع والتسوية، وبما يساهم في زيادة سرعة دوران الأموال في الاقتصاد المحلي والتقليل من النقد العائم وزيادة الثقة في الشيك كأداة وفاء.

وإطلاق نظام المقاصة الإلكترونية خلال هذه المرحلة ينسجم مع التوجه العالمي للتقليل من الاحتكاك اليومي والمباشر بين المواطنين، فأتمتة بيئة عمل أنظمة تقاص

الشيكات والمصارف بما يشمل القيد المباشر في الحسابات والإعادة الإلكترونية سيساهم في وقف التبادل اليدوي لأصول الشيكات من خلال جلسات المقاصة، والاستعاضة عنها بتبادل صور وبيانات الشيكات من خلال خطوط الاتصال التي تربط المصارف بمركز المقاصة الإلكترونية، الأمر الذي سيساهم أيضا في تعزيز القدرة على مواجهة كافة الإشكاليات التي تواجه عملية التقاص في حالات الإغلاق وانقطاع التواصل بين محافظات الوطن المختلفة.

هذا ونؤكد على أن نسبة الشيكات المعادة غير مرتبطة بأي حال من الأحوال بنظام المقاصة، سواء كان إلكترونيًا أو يدويًا، بل ترتبط بوجود رصيد في حساب العميل من عدمه، ومن هنا يتوجب على المواطنين الذين يصدرون شيكات أن يضمنوا توافر قيمة الشيك في حسابهم قبل تاريخ استحقاق الشيك بيوم واحد، خاصة أن العملية أصبحت مؤتمتة لصالحهم.

عمليات الاندماج

*شهدنا خلال الأعوام الأخيرة عمليات اندماج بين عدة بنوك، كيف أثر ذلك على مستوى وأداء القطاع المصرفي؟

أولت سلطة النقد أهمية كبيرة لعمليات الاندماج بهدف تحسين ورفع مستوى وأداء القطاع المصرفي؛ وتعزيزاً لهذا التوجه فقد قامت سلطة النقد بالتعاون مع إدارات البنوك على معالجة المصارف الضعيفة وتشجيعها على الاندماج، وسعت سلطة النقد إلى تدعيم وتحصين القطاع المصرفي من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال إلى 75 مليون دولار، بهدف رفع أداء المصارف وتحصينها ضد الأزمات والمخاطر المختلفة، باعتبار أن رأس المال خط الدفاع الأول لامتصاص الصدمات، حيث ساعدت عمليات رفع رأس المال على اندماج بعض المصارف وخروج المصارف الضعيفة، وبالتالي انخفض عدد المصارف العاملة في فلسطين إلى 13 مصرفاً منها (4 مصارف محلية تجارية، و3 مصارف محلية إسلامية و6 مصارف وافدة).

ولهذا انعكست عمليات الاندماج على أداء القطاع المصرفي، فقد نما الأداء بمعدلات مرتفعة، وازدادت كفاءة القطاع المصرفي، فضلاً عن التحسن الملحوظ في قوة ومتانة المركز المالي للقطاع.

ترخيص شركات الدفع الالكتروني تهدف إلى توسيع الخدمات المالية وتقليل التعامل بالعملة النقدية

*ما أثر شركات الدفع الالكتروني التي رخصتها سلطة النقد على الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي من جهة، والجهاز المصرفي من جهة ثانية؟

إن ترخيص شركات خدمات الدفع يأتي في إطار الاهتمام الاستراتيجي لسلطة النقد للتحول نحو وسائل الدفع الإلكترونية والتكنولوجيا المالية، كونها الحلول الأكثر فعالية في مواجهة العقبات السياسية والمالية، أو الصحية كالتي تمر بنا في هذه الأيام، وتحتم علينا التقليل من التعامل بالعملة النقدية الكاش من ناحية، والتوجه إلى تعزيز استخدام الوسائل الإلكترونية لتنفيذ المعاملات المالية كأداة رئيسية لتعزيز الشمول المالي، والتحوّل إلى الاقتصاد غير النقدي من ناحية أخرى، وعليه فإن ترخيص شركات خدمات الدفع وتوفير وسائل الدفع الإلكتروني ستسهم بشكل فعّال في إيصال الخدمات المالية إلى فئات أوسع من المجتمع بصورة أسرع وأكثر كفاءة، وبتكلفة منخفضة، وبالتالي يزيد من فرص النفاذ

إلى الخدمات المالية للفئات غير المشمولة مالياً.

هذا وستساهم شركات الدفع وبصورة كبيرة في تعويض قصور البنوك في الوصول إلى كافة فئات العملاء وستكون بمثابة مكمل للبنية التحتية التكنولوجية للبنوك في تقديم خدماتهم المالية من خلال تقديم خدمة المحفظة الالكترونية والبطاقات مسبقة الدفع وتحويل الأموال ودفع الفواتير وشحن وسحب الأموال من شبكة الوكلاء المنتشرة في الوطن، بالإضافة إلى الخدمات المساندة للمصارف والمتمثلة في دفع الفواتير من خلال ربط أنظمة الوكلاء التابعة للشركات والخدمات المتعلقة بإصدار وإدارة واستضافة البطاقات المصدرة من المصارف.

سلطة النقد

سمحت للمصارف بالاستثمار في شركات ومشاريع فلسطينية ناشئة غاياتها تحفيز قطاعات حيوية مثل الزراعة والطاقة البديلة والتكنولوجيا

البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

مع بطاقة

حياه سهلة
easy life

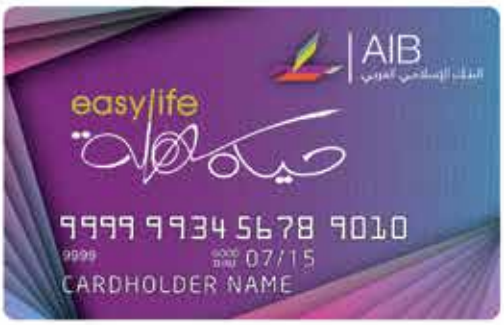

12 شهر 24 شهر 36 شهر

حياتكم أسهل ... وأقساطكم أيسر

وبدون عمولات كمان

| WWW.AIB.PS |

بنك القدس
Quds Bank

يسعدنا استقبالكم للتّعرف على
الخدمات التي يقدمها

المكتب التمثيلي

لبنك القدس

إفحص الكود
للوصول إلى
موقع المكتب

أول بنك فلسطيني في المملكة الأردنية الهاشمية

تفضلوا بزيارتنا على العنوان التالي: عمّان – الرابية – عمارة اليرموك بلازا 2
أو الإتصال على الرقم: 0096265515596 / 0096265515595

تـحـت الـضـوء

البنك العربي
ARAB BANK

معززاً بملاءة مالية عالية وسيولة مرتفعة

البنك العربي يحافظ على موقفه المالي القوي خلال عام الجائحة

كيف أثرت جائحة كورونا وأزمة المقاصة على الأداء المالي للبنك خلال العام 2020 ؟ ما هي أبرز المؤشرات المالية لأداء البنك في هذا العام؟

بداية، نسأل الله تعالى السلامة لشعبنا من هذه الجائحة والتي نأمل أن تنتهي قريباً ، ونسأله الرحمة لأرواح ضحاياها والشفاء والسلامة للمصابين، وندعو الجميع للالتزام بالإجراءات والتعليمات الصحية الصادرة عن جهات الاختصاص.

كما نعلم جميعاً فقد اثرت الجائحة بشكل مباشر على الاقتصاد بشكل عام وأدت إلى تعطيل العملية الإنتاجية لفترات طويلة، وتفاوتت اثارها تبعا للقطاعات الاقتصادية المختلفة، الامر الذي انعكس بشكل مباشر على قطاع البنوك ومنها البنك العربي بالتأكيد.

كما كان لانقطاع اموال المقاصة، الشريان الرئيسي والمورد الحكومي الرئيسي، أثره فيما يتعلق بدفع رواتب القطاع العام ودفع مستحقات الموردين وقدرة الحكومة على المضي بخطتها التطويرية والتعامل مع جائحة كورونا.

وقد شهد قطاع الشركات خلال العام تراجعاً في مستويات السيولة الأمر الذي ترافق مع ارتفاع حجم الشيكات المعادة وانخفاض المبيعات كنتيجة للإغلاقات المتكررة كما تراجعت القدرة الشرائية لدى الافراد في ظل هذه الظروف الإستثنائية. وقد أثرت هذه العوامل وغيرها على مستويات الإقراض سواء للشركات أو الأفراد مما إنعكس على الإيرادات الناتجة عن العمليات المصرفية المتعددة وأستوجب زيادة المخصصات المصرفية مقابل محافظ الإقراض.

كما شهدت نسب الفوائد العالمية على العملات كالدولار واليورو إنخفاضاً نتيجة قيام الدول بضخ الأموال في اقتصاداتها للتعامل مع تبعات جائحة كورونا الأمر الذي أثر أيضا على إيرادات الفوائد المختلفة.

وفي ضوء كل هذه الظروف والتحديات غير المسبوقة فقد تأثر أداء البنك مقارنة بالعام 2019 حيث انخفضت الأرباح بعد الضرائب بنسبة 34.8% لتصبح 42.6 مليون دولار نزولا من 65.4 مليون دولار ، كما انخفضت الايرادات التشغيلية بنسبة 9.2% بمبلغ 15.3 مليون دولار أمريكي لتصبح 151.8 مليون دولار أمريكي كنتيجة للعوامل سابقة الذكر. وبالمقابل فقد

حصل زيادة في المصاريف التشغيلية بنسبة 15% بمبلغ 12.4 مليون دولار لتصبح 94.5 مليون دولار أمريكي.

وعلى الرغم من هذه المعطيات فقد بلغت نسبة الديون المتعثرة إلى اجمالي المحفظة 3.5% وتجاوزت نسبة تغطية الديون 100%. كذلك حافظ البنك العربي على موقفه المالي القوي معززاً بملاءة مالية عالية وسيولة مرتفعة، حيث بلغت نسبة التسهيلات المصرفية إلى الودائع 54% وبلغت نسبة كفاية راس المال 14.07%.

كما حقق البنك نموا في الودائع بنسبة 10% بمبلغ 316 مليون دولار أمريكي لتصبح 3573 مليون دولار أمريكي. في حين حقق البنك نموا في التسهيلات المصرفية بنسبة 4.3% بمبلغ 79 مليون دولار أمريكي لتصبح 1920 مليون دولار.

واستجابة للتحديات والصعوبات التي واكبت جائحة كورونا وانسجاما مع التوجهات والمبادرات الصادرة عن الجهات الرقابية وسلطة النقد الفلسطينية، فقد قام البنك العربي باتخاذ العديد من الاجراءات والخطوات ضمن سياسات وإجراءات عمل حصيفة ساهمت بالتخفيف من وطأة الأزمة سواء لقطاع الشركات أو الافراد، فقد عمل البنك على توفير الحلول التمويلية المختلفة بما فيها تأجيل الأقساط وتخفيض الفوائد والعمولات، وتأجيل تسديد الاعتمادات المستندية وتأخير استحقاق الشيكات وإعادة الجدولة للديون.

كما شارك في برنامج التمويل (استدامة) الذي استهدف القطاعات الاكثر تأثرا وخاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم بهدف إعادة تحريك عجلة الاقتصاد والحد من تداعيات الأزمة وعودة عدد كبير من القطاعات الاقتصادية لمتابعة سير أعمالها.

وأود الإشارة هنا إلى قيام البنك العربي بالتبرع بمبلغ 2 مليون دولار لصندوق «وقفة عز» انطلاقاً من الواجب الوطني للبنك وفي إطار مسؤوليته المجتمعية تجاه تعزيز الجهود والمبادرات الوطنية الرامية إلى محاربة هذا الوباء والحد من آثاره وتداعياته الصحية والاقتصادية والاجتماعية على فلسطين. كما قام موظفو البنك العربي في فلسطين كذلك بتقديم تبرع بقيمة 200 ألف دينار لصندوق (وقفة عِز) انطلاقاً من حس المسؤولية وتجسيداً لروح التكافل والمواطنة الصالحة والحرص الصادق على تلبية نداء الوطن تحت مختلف الظروف والتحديات.

❖ ما هي خطتكم خلال العام الحالي لتجاوز تلك الآثار وماهي أبرز البرامج التي ستنفذونها (خلال العام) ؟

منذ بداية جائحة كورونا عمل البنك على توظيف كافة طاقاته وإمكانياته للتعامل مع تداعيات هذه الأزمة غير المسبوقة حيث فعّل البنك خططه المتعلقة بالتعامل مع الأزمات. وقد قامت لجنة الطوارئ العليا في البنك بالعمل على مدار الساعة للتواصل الدائم مع مختلف الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط البديلة لضمان استمرارية عمليات البنك وخدماته لمختلف القطاعات والتخفيف من الآثار الناجمة عن هذه الجائحة مع الالتزام بكافة إجراءات السلامة والأمان داخل فروعه ومقراته وبما يحفظ صحة وسلامة موظفيه ومعتمديه.

كما عمل البنك وبشكل حثيث على توجيه معتمديه للاستفادة من خدماته الرقمية المتكاملة والتي سهلت على المعتمدين تنفيذ عملياتهم المصرفية في ظل الجائحة دون الحاجة للتوجه لمقرات البنك وفروعه بطرق سهلة وآمنة.

كما يحرص البنك وبشكل خاص على استمرارية التواصل مع معتمديه من مختلف القطاعات وذلك للوقوف على متطلباتهم والعمل على تقديم الدعم والإسناد الممكن لهم فيما يتعلق بالخدمات والحلول المصرفية التي قد يحتاجونها.

وبشكل موازٍ، يستمر البنك في عملية التطوير والتحول الرقمي التي تشمل كافة الخدمات المصرفية على صعيد اعماله الداخلية والخدمات المقدمة للمعتمدين والتي ظهرت أهميتها بشكل كبير خلال الجائحة. حيث يقدم البنك خدمة عربي كونكت لقطاع الشركات والتي تتيح للشركات إدارة حساباتها بكفاءة وبشكل متكامل من خلال شبكة الانترنت والأجهزة المحمولة الذكية، هذا إلى جانب تطبيق عربي موبايل الذي يقدم الخدمات المصرفية لقطاع الافراد حيث يتم تطوير وتعزيز خدماته بشكل دائم ومستمر مما يمكن معتمدي البنك من إتمام معاملاتهم المصرفية بكل سهولة وأمان، من أي مكان على مدار الساعة.

كما يقوم البنك بتعزيز استخدام الأجهزة الحديثة للخدمات الذاتية الرقمية مثل جهاز الصراف الالي التفاعلي ITM حيث تم تركيب 4 أجهزة وسيتم تركيب جهازين إضافيين خلال هذا العام هذا إلى جانب توفير خدمات إيداع الشيكات في الصرافات الالية.

كذلك يقدم البنك أجهزة الخدمة الذاتية (Kiosk) والتي تتيح مجموعة من الخدمات للمعتمدين تشمل إصدار واستبدال البطاقات بشكل فوري من الفرع . وسيتم تعزيزاستخدام المحفظة الالكترونية Arabi Wallet التي تم اطلاقها مؤخراً إلى جانب مجموعة أخرى من الخدمات الرقمية تماشيا مع توجه البنك نحو مواكبة ما هو جديد في الصناعة المصرفية.

كذلك سيقوم البنك بتعزيز شبكة فروعه بفتح فروع جديدة، وتحديث عدد من الفروع القائمة وتركيب صرافات آلية جديدة في مناطق تحتاجها.

وسيعمل البنك بشكل حثيث مع القطاع الخاص بهدف مواصلة تمويل المشاريع الكبيرة والمتوسطة والصغيرة ضمن معايير ائتمانية سليمة بهدف المساهمة في تعزيز الاقتصاد.
كما ان البنك يعمل على توسيع نطاق الإقراض لقطاع الافراد ضمن برامج وعروض جديدة تستهدف القطاع السكني بشكل خاص.

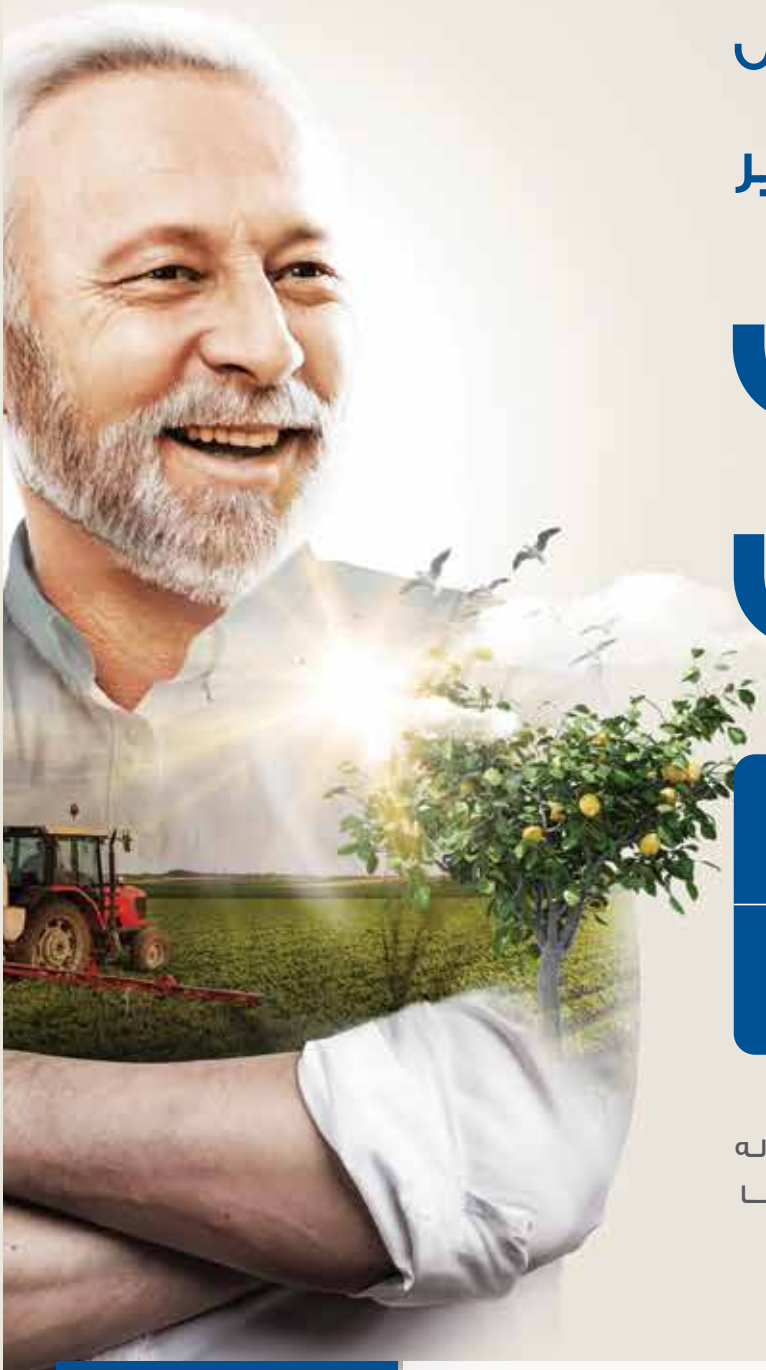

مليون شيقل
من جوائز حساب التوفير
بتِعمل فرق

جوائزنا لهذا العام		
	1,000,000 شيقل في كانون الأول	250,000 شيقل 2x في حزيران
	50,000 شيقل 3x شهرياً	10,000 شيقل 20x جوائز ترضية

افتح أو غذِّ حساب التوفير بقيمة 200 دينار (أو ما يعادله بالدولار أو الشيقل) لفرصة ربح جوائز نقدية عديدة، كلما زاد رصيد حسابك زادت فرصتك بالربح

تبدأ الحملة بتاريخ 2021/3/1 وتنتهي بتاريخ 2021/12/31

- جائزة كبرى سنوية قيمتها مليون شيقل في شهر كانون الأول، وجائزتان نصف سنوية قيمة كل منها 250,000 شيقل في شهر حزيران، بالإضافة إلى 3 جوائز شهرية (عدا شهري حزيران وكانون الأول) قيمة كل منها 50,000 شيقل
- 20 جائزة ترضية قيمة كل منها 10,000 شيقل في كل من حزيران وكانون الأول
- حسابات التوفير الخاضعة للحملة غير مستثناة من آلية توزيع الفوائد
- الجوائز خاضعة لقوانين ضريبة الدخل
- هذه الحملة خاضعة لشروط وأحكام البنك
- جوائز الحملة مخصّصة لفروع بنك الإسكان في فلسطين فقط

1800300700
www.hbtf.com

بنك الإسكان
Housing Bank
بنكي للحياة

بنك فلسطين
BANK OF PALESTINE

بنك فلسطين... مساهمة متميزة لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للشرائح المتضررة

رام الله-البنوك في فلسطين-عاشت المنطقة العربية والعالم في العام الماضي ظروفاً اقتصادية صعبة في ظل تفشي جائحة «كورونا»، ولكن فلسطين عاشت هذه الظروف بطريقة استثنائية وأكثر صعوبة، حيث انقطعت رواتب العاملين في الوظيفة العمومية لأكثر من سبعة أشهر، وكذلك انحسر الدعم الخارجي للسلطة الفلسطينية بنسبة كبيرة، بالإضافة إلى توقف عجلة الإنتاج والتصدير، وتضرر مئات الآلاف من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب تفشي فيروس كورونا.

وبالرغم من اشتداد الجائحة التي حملت تحديات كبيرة على جميع الأصعدة الاقتصادية والصحية، إلا أنها كانت بالنسبة لبنك فلسطين فرصة من أجل تطوير منصاته الإلكترونية ونشرها، وفرصة أيضاً لتسويقها، حيث استمر البنك في تشجيع عملائه على الاستفادة من الخدمات الإلكترونية بدلاً من زيارة الفروع في ظل حالة الطوارئ.

ويؤكد السيد محمود الشوا المدير العام لبنك فلسطين أن استخدام القنوات الإلكترونية التي يوفرها البنك زادت بنسبة 140%. كما قام البنك بفتح الفروع أثناء الإغلاقات بالتنسيق مع الشركات الكبرى والأفراد ذوي الإحتياجات الطارئة. حيث قام البنك بتيسير أعمال الشركات والتجارة الدولية مع فلسطين وتنفيذ الحوالات الخارجية، واستقبال الإيداعات من الشركات التجارية

والصناعية الكبرى ضمن جهود تصريف الأموال الناتجة عن الدورة الاقتصادية في المصانع الإنتاجية والشركات التجارية والمعامل الزراعية.

كما استمر البنك بنشاطه بمرونة من أجل تجاوز الأزمة عبر مساعدة المقترضين من كافة الشرائح لتعزيز صمودهم عبر تأجيل الأقساط المستحقة لعدة أشهر. وعلى تخفيض القيود المفروضة على التمويل لدى القطاعات الإنتاجية، حيث قام بإعادة جدولة وهيكلة القروض والإنخراط في برنامج استدامة لإقراض الشركات الصغيرة المتأثرة بجائحة كورونا. وقد ألقى هذا بظلاله على عمل بنك فلسطين وعلى قيمة الأرباح المتحققة للعام الماضي حيث انخفضت بنسبة 41%.

خطط للعام الحالي

وحول خطط البنك خلال العام الحالي لتجاوز الآثار السلبية التي خلفها عام الجائحة، قال الشوا «إن أولوياتنا في هذا العام العمل جنباً إلى جنب مع الحكومة والمجتمع المدني وجميع المكونات الاقتصادية لمكافحة الوباء والخروج من هذه الأزمة بأقل الأضرار».

وأضاف» ساهمنا في توفير الموارد المالية لدعم شبكة الأمان الاجتماعي للشرائح المتضررة من هذا الوباء، وقدمت مجموعة بنك فلسطين، التي تضم (بنك فلسطين، البنك الإسلامي العربي، شركة PalPay، شركة الوساطة) مبلغا وصل إلى حوالي 8 ملايين شيقل تضمنت مساهمات من موظفي البنك بقيمة مليون شيقل عبر صندوق «وقفة عز». وتابع»كما قمنا بحشد الأموال من الفلسطينيين المغتربين خارج الوطن، لتنسجم هذه المساهمات مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية، بتوجيه موازنات المسؤولية الإجتماعية لمساندة الحكومة في جهودها لمكافحة انتشار هذه الجائحة».

ولفت الشوا إلى قيام البنك خلال العام الحالي بالتبرع بقيمة مليون شيقل لوزارة الصحة، حيث سيتم تخصيصها لشراء سيارات لنقل الكوادر الطبية إلى منازل مصابي جائحة كورونا في المنازل، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الأولية للمرضى في كافة المحافظات الفلسطينية. ويأتي هذا التبرع من البنك إنطلاقاً من إيمانه بضرورة الوقوف إلى جانب أبناء وبنات شعبنا، وتعزيزاً لإمكانيات وزارة الصحة في مواجهة الجائحة.

***الشوا:**

زادت نسبة استخدام القنوات الإلكترونية بنسبة 140%

وفي مجال الأعمال المصرفية، قال الشوا «نحن سنتبع سياسات حصيفة من توازي ما بين منح التسهيلات الإئتمانية التي تحافظ على صمود العمل في المشاريع الصغيرة والمتوسطة، لضمان استمرار عمليات الإنتاج وتلبية الاحتياجات المالية لجمهور عملائنا الأفراد من جهة. ومن جهة أخرى، نعمل على اتباع التعليمات الخاصة بالمخاطر الائتمانية، ودراسة الطلبات التي تردنا يومياً حفاظاً على أموال المودعين وحقوق مساهمي البنك».

أصرار على تحقيق الأهداف

واكد الشوا أن البنك يبذل جهودا كبيرة، ويسير بإصرار نحو تحقيق أهدافه، عبر سياسة التعامل بمرونة وحكمة

مع الأحداث، ليستمر في تقديم الخدمات المصرفية وحملاته الإعلانية الخاصة بالبرامج المصرفية؛ كبرامج حسابات التوفير، والخدمات الإلكترونية، وحملة نقاطكم، وحملات دعم المرأة عبر برنامج «فلسطينية»، وتطوير البطاقات التي يصدرها البنك. فضلاً عن توجهات البنك نحو الرقمنة ومواصلة تطوير خدماتنا الإلكترونية، ليكون الريادين والأوائل نحو ثورة التكنولوجيا المالية.

ويضيف الشوا «نرى بأن مستقبل العمل المصرفي يسير نحو الرقمنة كأحد أهم الركائز، ومن هنا جعلنا الرقمنة من أهم الاستراتيجيات التي اعتمادناها للسنوات القادمة. حيث أن تنفيذ هذه الاستراتيجية سينعكس على المنتجات المقدمة. ومن ذلك، تعزيز خدمات الموبايل والانترنت البنكي لتمكين عملائنا على اختلاف شرائحهم من تنفيذ كافة معاملاتهم البنكية عبر هذه المنصات دون الحاجة إلى زيارة الفروع والمكاتب»، مشيرا إلى ان البنك يطمح للوصول إلى مرحلة يتم فيها توظيف الفروع والمكاتب لتقديم المشورة المالية والترويج للخدمات والمنتجات المصرفية. وقد أظهرت «جائحة كورونا» أهمية الإسراع في تطبيق وتنفيذ الخدمات الإلكترونية.

كذلك، فسيتم الحفاظ على منظومة القيم التي تبناها البنك نحو تمكين المرأة والشباب والريادة والحفاظ على البيئة، وتعزيز الاستدامة والشمول المالي والنهوض بالممارسات الفضلى في الحوكمة والمجتمع.

نمو في عدد من المؤشرات المالية

سجلت النتائج المالية لمجموعة بنك فلسطين للعام 2020، نمواً جيداً في عدد من مؤشراتها، حيث زادت قيمة الموجودات بنسبة 10.4% لتصل إلى 5,8 مليار دولار، كما ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 4,8 مليار دولار بعد أن كانت 3,87 مليار وبنسبة نمو بلغت 17.4%، كما صعدت التسهيلات الإئتمانية بنسبة 9.6 % لتصل إلى حوالي 3,26 مليارات دولار بعد أن كانت 2,9 مليار. وارتفعت حقوق المساهمين في المجموعة لتصل إلى 433 مليون دولار، ورأس المال المدفوع إلى 208 ملايين دولار.

وبالحديث عن الأرباح الصافية، فقد انخفضت لتصل 22,8 مليون دولار أمريكي، بنسبة 41.2% وذلك بفعل تخصيص مبالغ تدني تسهيلات ائتمانية امتثالاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم 9. حيث أن جزءاً من هذه المخصصات نجم عن تعثر عدد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل الجائحة والظروف التي مرت بها فلسطين.

وبرغم ذلك، يقول الشوا «ننظر إلى المستقبل نظرة ملؤها التفاؤل، آملين انتهاء هذه الأزمات لا سيما هذه الجائحة التي آلمتنا كثيراً، ونتمنى أن يتحقق بهذا العام جميع آمالنا وآمال شعبنا نحو الحرية والاستقلال».

بنك الاردن
Bank of Jordan

تطبيق واحد
لكل معاملاتك البنكية

Available on the iPhone
App Store

GET IT ON
Google Play

BOJ

حمّل تطبيق
BOJ Palestine!

بنك القدس يحافظ على متانة مركزه المالي خلال العام 2020

رام الله-البنوك في فلسطين- قال السيد صلاح هدمي الرئيس التنفيذي لبنك القدس إن البنك استطاع خلال العام **2020** من الحفاظ على متانة مركزه المالي رغم ظروف جائحة كورونا وأزمة المقاصة.

وأشار هدمي في لقاء مع "البنوك في فلسطين" إلى أنه رغم جائحة كوفيد19- المستمرة وتبعيات أزمة المقاصة، والأوضاع التي شهدت حالة من عدم الاستقرار، إلا أن بنك القدس تمكن من المحافظة على متانة مركزه المالي خلال العام 2020 ويتضح ذلك من خلال نمو

موجودات البنك بنسبة 5٪ لتصل إلى 1.4 مليار دولار، مقارنة مع 1.3 مليار دولار نهاية العام 2019، كما واصل البنك أداءه الجيد خلال العام **2020**، ويظهرذلك من خلال نمو إجمالي ودائع العملاء خلال العام 2020 بمبلغ 69 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت **7%** لتصل إلى 1.1 مليار دولار مقارنة مع 1.03 مليار دولار نهاية العام 2019، ما انعكس على محفظة التسهيلات الائتمانية والتي سجلت نمواً بمبلغ 52.8 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت **7%** لتصل إلى 847 مليون دولاركما في نهاية العام 2020 مقارنة مع 794 مليون دولار كما في نهاية العام 2019

ولفت إلى أن الأثر الحقيقي من تداعيات تلك الأزمات ظهر في انخفاض الإيرادات التشغيلة إلى 65 مليون دولار في العام 2020 بالمقارنة مع 66 مليون دولار للعام 2019 نتيجة تراجع ارتفاع أسعار الفوائد العالمية، كما ظهر ذلك في زيادة المخصصات في السياق الطبيعي نتيجة تأخر بعض القطاعات في الإلتزام بسداد المديونيات وهذا ضمن سياسية البنك الطبيعية في التحوط لأية مخاطر مرتبطة بسداد المديونيات.

أثر الجائحة على أداء البنك

وحول أثر جائحة كورونا وأزمة المقاصة على الأداء المالي للبنك خلال العام 2020 بين هدمي انه مع مطلع العام **2020**، كانت فلسطين خارجة للتو من أزمة مالية سببها الاقتطاعات الاسرائيلية من عائدات الضرائب الفلسطينية (المقاصة) أدت إلى توقف تحويل هذه العائدات إلى الخزينة الفلسطينية لسبعة أشهر بين آذار وتشرين الأول 2019، لتواجه بعدها تداعيات جائحة كورونا غير المتوقعة وغير المخطط لها وأصابت العالم بأجمعه، إضافة إلى عودة أزمة المقاصة خلال العام 2020 والتي زادت الأوضاع سوءاً، ولكن الدور السّباق لسلطة النقد الفلسطينية بدعوة المدراء العامين للبنوك للتشاور والتنبأ بالقرارات والتعليمات الواجب اتخاذها للتخفيف من الآثار الاقتصادية الناتجة عن الأزمة الصحية (كوفيد19) وأزمة المقاصة والتي تمثلت بتأجيل الأقساط، انعكست إيجابا على الأفراد الذين تأثروا سلباً

وعلى الشركات التي لم تتمكن من تحصيل ديونها فكان قرار التأجيل قراراً صائباً.

وأكد الهدمي أن اهتمام بنك القدس انصب في تلك الفترة على اتخاذ الإجراءات والتدابير الوقائية بما يتناسب مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية للتخفيف من أثر هذه التحديات على البنك من جهة وعلى عملائه من جهة أخرى، حيث شُكلت لجنة لإدارة الأزمات، كانت مهمتها الحفاظ على إستمرار تقديم الخدمة لكافة العملاء في كل المناطق في ظل حالة الطوارىء ومن بين هذه الإجراءات تأجيل دفعات المقترضين للأفراد والشركات وكذلك تأجيل الاقساط على البطاقات الإئتمانية، كما لجأ البنك إلى زيادة سقوف السحب والايداع النقدي على أجهزة الصراف الآلي، بالتوازي مع توفير بطاقة الصراف الآلي للعملاء من خلال خدمة بطاقتك لبيتك، وإضافة إلى إطلاق برامج تحفيزية وتسهيلات تستهدف دعم القطاع الخاص وتمكينه من القيام بدوره في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال حزمة من الإجراءات، تهدف إلى تمكين القطاع والحد من مخاطرالأزمة الصحية.

واستمر البنك في توفير بيئة عمل صحية ومناسبة لموظفيه، من أجل الحفاظ على سير العمل حيث إستمرعمل مركز الخدمات البنكية للإجابة على إستفسارات العملاء، وتم عقد الاجتماعات عبر الإتصال المرئي، من خلال توفير بيئة تكنولوجية آمنة لإنجاز العمل عن بعد ومراعاة الضوابط المتعلقة بالحفاظ على خصوصية البيانات وسريتها، وتطوير خدمة التواصل بين الموظفين لاستمرار العمل.

خطة البنك لتجاوز آثار الجائحة

وفيما يتعلق بخطة البنك لتجاوز آثار الجائحة، قال هدمي"لأن أثر الجائحة مستمرة وفي مرحلة أعمق، نتوخى في بنك القدس أقصى درجات اليقظة من أجل تحقيق أهدافنا، حيث تم إعادة ترتيب الأولويات وضبط المصاريف للحفاظ على بيانات مالية مستقرة وعليه تم بناء موزانة تعكس هذا التوجه، كما تم الإستفادة من الدروس السابقة للحفاظ على موقعنا والمضي قدماً

***هدمي:**
سنواصل تطبيق إستراتيجية التحول الرقمي عبر الاستثمار في تطوير القنوات الإلكترونية والمنصات الرقمي

نحو آفاق تحاكي النمو، وعليه تم تكريس الجهود لتطبيق الخطة الإستراتيجية من خلال دراسة ملفات العملاء بشكل مكثف وحثهم على الحصول على تسهيلات مُمنهجة بحيث تكون لها فترة سداد واضحة تتناسب مع طبيعة العمل مما يقلل إحتمالية التعثر ومواجهة أي تحديات وتداعيات".

وأضاف" سنواصل في بنك القدس تطبيق إستراتيجية التحول الرقمي عبر الاستثمار في تطوير القنوات الإلكترونية والمنصات الرقمية المتعددة الخاصة بالبنك والتي تُظهر ارتفاعا ما نسبته 87% من مشتركي تطبيق الموبايل Quds smart وإرتفاعا ما نسبته 65% من مشتركي الإنترنت البنكي Qudsi On Line وذلك من أجل التكيف مع ما بات يعرف اليوم بالواقع الجديد على صعيد التحول الرقمي، إضافة إلى إطلاق خدمة نوعية ولأول مرة في فلسطين وهي "AlQuds فوري" عبر تقنية Blockchain والتي تتيح تحويل الأموال فوراً بين عملاء بنك القدس في فلسطين وعملاء البنك الأردني الكويتي في الأردن، بدون عمولات وعلى مدار الساعة من خلال القنوات الإلكترونية لكلا البنكين وكما جاري دراسة توسيع هذه الشبكة مع بنوك أخرى.

وأكد أن البنك يحرص في هذا العام على تطبيق السياسات الكفيلة لتعزيز أداء موظفي البنك في ظل الأزمة بهدف استمرار العمل وخدمة العملاء من خلال تقسيم عمل الموظفين في مكاتب الإدارة العامة والفروع والمكاتب بما نسبته 50%، علاوة على تطبيق سلسلة من الإجراءات بتفعيل خطة الدوام المنزلي بشكل كلي وجزئي، إضافة إلى تنفيذ التدابير الأساسية للوقاية من العدوى لكافة فروع ومكاتب البنك.

البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

«الاسلامي الفلسطيني»..
نظرة تفاؤل بتحقيق نجاحات جديدة خلال العام الحالي

رام الله-البنوك في فلسطين-رغم أن عام 2020 لم يكن مفرحاً للقطاع المصرفي بشكل عام، غير أن البنك الإسلامي الفلسطيني ينظر بتفاؤل للعام الحالي على جميع الأصعدة لتجاوز الآثار السلبية التي خلفتها جائحة كورونا.

ويؤكد عماد السعدي المدير العام للبنك الاسلامي الفلسطيني في لقاء مع"البنوك في فلسطين " أن جائحة كورونا فرضت تحديات كبيرة على القطاع المصرفي خلال العام المنصرم، وكبقية مؤسسات القطاع المصرفي تأثر البنك الإسلامي الفلسطيني بالتداعيات الاقتصادية السلبية لهذه الجائحة والتي كان من بينها التباطؤ في نمو الودائع والتمويلات وعدم الانتظام في سداد التزامات العملاء وارتفاع أعداد الشيكات الراجعة، وتأجيل أقساط التمويلات القائمة وعدم الثبات في وفرة السيولة.

وبين السعدي أن ما زاد من صعوبة هذه التحديات تزامنها مع أزمة مالية للحكومة الفلسطينية بفعل عدم استلام أموال المقاصة لعدة أشهر، وما نتج عن ذلك من عدم تمكن الموظفين من سداد الأقساط المترتبة عليهم نتيجة عدم انتظام صرف رواتبهم ، وبالإضافة إلى تلك التحديات فقد كان البنك ملتزماً أيضاً بالمساهمة في تقديم التمويل للحكومة لمساعدتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاه الموظفين والقطاع الخاص والفئات المتأثرة بالجائحة، مع المحافظة أيضاً على ضخ السيولة النقدية في السوق.

ولمواجهة كل تلك التحديات مجتمعة، يشير السعدي إلى البنك عمل بروح الفريق وفعل خطط الطوارئ لاستمرارية الأعمال وإدارة المخاطر، وعزز الاستثمار في تقنيات الرقمنة، وشكلت إجراءاته هذه نموذجاً يحتذى ، وذلك بفعل الرؤية الحكيمة لمجلس الإدارة واستشرافه المستقبل من خلال إجراءاته الاستباقية المبنية على استراتيجيات وخطط متطورة مكنت البنك من الحفاظ على سلامة عملائه وموظفيه وتجنب أي مخاطر محتملة عبر الحفاظ على متانة محفظته وتعزيز مؤشرات السيولة النقدية للتعامل مع الضغوطات الناتجة عن تأجيل مستحقات التمويلات، بالإضافة لإحياء التمويلات المتأثرة من خلال التواصل مع أصحابها ومساعدتهم على تجاوز هذه الأزمة بحلول تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

ورغم الظروف العصيبة والاستثنائية التي فرضتها جائحة كورونا وما صاحبها من أزمة مالية للحكومة إلا أن البنك وبفعل إجراءاته وخططه الداخلية وامتثاله لتعليمات الجهات الرقابية استطاع أن يحقق نتائج جيدة على مستوى الأداء المالي، تتناسب مع ما جرى

التخطيط له، فعلى سبيل المثال ارتفعت حقوق الملكية إلى حوالي 123.3 مليون دولار مقارنة مع 112.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 بارتفاع بلغت نسبته 9.42% وزادت موجودات البنك إلى حوالي 1.51 مليار دولار بعد أن كانت 1.31 مليار دولار نهاية عام 2019 بارتفاع نسبته 14.91%، بينما بلغ مجموع المطلوبات 1.38 مليار دولار مقابل 1.20 مليار دولار نهاية عام 2019 بارتفاع بلغت نسبته 15.42%. كما نمت ودائع العملاء لتصبح 1.16 مليار دولار من 1.05 مليار دولار في نهاية العام 2019 أي بنسبة نمو بلغت 10.45% مقابل ارتفاع بالتمويلات المباشرة إلى 885,47 مليون دولار من 770,48 مليون دولار في نهاية عام 2019 أي بنسبة نمو بلغت 14.92%.

وحول خطة البنك خلال العام الحالي لتجاوز تلك الآثار، قال السعدي" نحن ننظر للعام 2021 وكلنا ثقة في المضي بتحقيق نجاحات جديدة على مختلف الأصعدة، لأننا نعمل وفق خطة استراتيجية وضعها مجلس الإدارة مستنداً إلى أفضل المعايير العالمية للإدارة والحوكمة الرشيدة ويعمل على تطويرها أو التعديل عليها تبعاً للظروف والمتغيرات الداخلية والخارجية".

وأضاف" خطة للعام الحالي غنية بالعديد من المشاريع الجديدة التي تستند إلى قاعدة صلبة ترتكز على تطبيق مبادئ الشريعة الاسلامية والحوكمة الرشيدة ومنظومة بنكية رقمية متطورة ومتجددة مُسخّرة لخدمة العملاء والمساهمين".

*السعدي:
تأثرنا كباقي القطاع المصرفي بالتداعيات الاقتصادية السلبية لجائحة كورونا

كما تتضمن الخطة الحد من المخاطر المترتبة على أعمال البنك من خلال اتباع إجراءات متطورة لإدارة المخاطر والامتثال لتعليمات الجهات الرقابية والتعليمات الداخلية والخارجية المتعلقة بذلك مع التقييم المستمر لأداء محفظة البنك. بالإضافة إلى ذلك سيواصل البنك العمل لابتكار خدمات ومنتجات إسلامية متطورة تلبي احتياجات العملاء وذلك في مختلف المجالات.

وخلص السعدي إلى القول" نسعى خلال العام الحالي لتعزيز الاستثمار في تقنيات الرقمنة وبناء شراكات جديدة بهدف رفع كفاءة وجودة أعمال البنك وتعزيز تقنيات التواصل مع العملاء، بالإضافة إلى ذلك سنواصل الاستثمار في الكادر البشري عبر استقطاب الكفاءات وتطوير مهارات العاملين وقدراتهم لأننا نؤمن أن الكادر البشري المتميز هو أساس النجاح".

البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

«الإسلامي العربي»... سياسة تحوط عالية وركائز ائتمانية متينة

رام الله-البنوك في فلسطين- أكد مدير عام البنك الاسلامي العربي السيد هاني ناصر أن البنك يتمتع بسياسة تحوط عالية وركائز ائتمانية متينة مكنته من تجاوز انعكاسات جائحة كورونا والتخفيف من آثارها.

وأشار ناصر في لقاء مع «البنوك في فلسطين» إلى أن البنك واصل تحقيق نتائج نمو مميزة خلال العام الفائت، مبيناً أنه نجح في الاستحواذ على حصص سوقية جديدة في القطاع المصرفي، ليكون أكبر مؤسسة مالية إسلامية في فلسطين. وفيما يلي نص اللقاء:

*كيف أثرت جائحة كورونا وأزمة المقاصة على الأداء المالي للبنك خلال العام 2020؟

جائحة كورونا أثرت بشكل سلبي على الاقتصاد العالمي، وعلى فلسطين بشكل خاص، على صعيد البنك الإسلامي العربي فإن البنك يتبع سياسة تحوط عالية، هذه السياسة تعتمد في جوهرها تقييم المخاطر المتعددة والتي يتم متابعتها بشكل مستمر من الإدارة التنفيذية واللجان المختصة التي تم تشكيلها وتقوم بعقد اجتماعات بشكل دوري ومستمر، إن الإجراءات والسياسات الائتمانية التي ينتهجها البنك تعتمد على ركائز متينة أسهمت بشكل قوي في مساعدة البنك على تجاوز انعكاسات الجائحة والتخفيف من آثارها.

ما هي أبرز المؤشرات المالية لأداء البنك في هذا العام؟

واصل البنك تحقيق نتائج نمو مميزة، وهذا العام يعتبر عاماً مهماً في نمو حصة البنك السوقية حيث انعكست نتائجه المالية على زيادة حصته السوقية والاستحواذ على حصص سوقية جديدة في القطاع المصرفي وليكون أكبر مؤسسة مالية إسلامية في فلسطين.

الموجودات: ارتفعت موجودات البنك إلى 1.557 مليار دولار لتصبح الحصة السوقية 7.8% مقارنة مع 7.1% في العام 2019.

الودائع: ارتفعت إجمالي الودائع إلى 1.296 مليار دولار لتصل حصته السوقية إلى 8.6 % مقارنة مع 7.6% في العام 2019.

التمويلات: وصل إجمالي التمويلات إلى 945 مليون دولار لتصل حصته السوقية إلى 9.4% مقارنة مع 8.4% في العام 2019.

***ما خطتكم خلال العام الحالي لتجاوز تلك الآثار وماأبرز البرامج التي ستنفذونها ؟**

عمل البنك في السنوات الماضية بجد على تطوير الخدمات الإلكترونية لترتقي لمستوى يوائم حاجة العملاء، حيث ساهمت في تعزيز وصول الخدمات للعملاء بالرغم من الإغلاقات، ومن هذه الخدمات التطبيق البنكي، خدمة الإيداع الفوري للنقد والشيكات عبر الصراف الآلي، وخدمات الفرع المتنقل والذي ينفرد فيه البنك بين البنوك الإسلامية في فلسطين، حيث قدم الفرع المتنقل خدماته للمناطق المغلقة لتسهيل وصول موظفي القطاع العام للصراف وسحب رواتبهم أثناء الإغلاق، وخدمة الحجز المسبق أيضاً والتي يتميز فيها البنك الإسلامي العربي عن البنوك في القطاع المصرفي، وتساهم الخدمة في وصول العملاء لفروع البنك بشكل منظم ومنع الاكتظاظ، وغيرها العديد من الخدمات، كما أن البنك مستمر في تطوير الخدمات الإلكترونية بشكل أوسع وهناك خدمات الكترونية جديدة سيقوم البنك بطرحها قريباً.

***ناصر:**
البنك واصل تحقيق نتائج نمو مميزة والاستحواذ على حصص سوقية جديدة

على صعيد البرامج والخدمات، فإنه يجري العمل على طرح مجموعة من الخدمات والمنتجات الجديدة، بالإضافة إلى برنامج استدامة الذي تم طرحه بالتعاون مع سلطة النقد بهدف دعم المشاريع الصغيرة والفئات الأكثر تضرراً من جائحة كورونا.

قرضي بناسب احتياجاتي

أهلي

1700100222

البنك الأهلي الأردني

بانوراما

بنك الإسكان
Housing Bank

مليون شيقل الجائزة الكبرى نهاية العام
بنك الإسكان يطلق حملة حسابات توفير للعام 2021

انطلاقا من سياسة البنك الهادفة لتعزيز ثقافة الادخار لدى عملائه ومكافأتهم على ولائهم وثقتهم، أطلق بنك الإسكان حملته الترويجية الخاصة بحسابات التوفير للعام 2021، وتبلغ قيمة الجائزة الكبرى مليون شيقل تقدم في نهاية العام، وذلك سعيا من البنك لتشجيع المواطن الفلسطيني بشكل عام وعملاء البنك بشكل خاص على التوفير والادخار، ومن جانب آخر منح المدخرين لدى البنك من كافة القطاعات وجميع الأعمار فرصاً كبيرة للفوز بجوائز عديدة وبقيم كبيرة.

ويسعى بنك الإسكان في فلسطين إلى تقديم جوائز على حسابات التوفير بشكل دوري، وذلك للحفاظ على عملاء البنك الحاليين وحثهم على زيادة ايداعاتهم في حسابات التوفير والترحيب بالعملاء الجدد.

وتقوم الحملة الجديدة على تقديم 150,000 شيقل شهريا عدا شهري حزيران وكانون الأول موزعة على 3 فائزين بواقع 50,000 ألف شيقل لكل فائز، وتزيد قيمة الجائزة في شهر حزيران لتصل إلى 500,000 شيقل توزع على فائزين اثنين بواقع 250,000 شيقل لكل فائز، على أن تتضاعف الجائزة في نهاية العام إلى مليون شيقل ولفائز واحد.

كما سيقدم البنك خلال الحملة جوائز ترضية بقيمة 100,000 شيقل لعشرة فائزين في شهر حزيران بواقع 10,000 شيقل لكل فائز وكذلك 100,000 شيقل لعشرة فائزين في شهر كانون أول بواقع 10,000 شيقل لكل فائز، وليصبح إجمالي قيمة الجوائز المقدمة من بنك الإسكان لهذا العام 2,900,000 شيقل ولعدد 47 فائز.

وفي تعليق له على الحملة، أكد المدير الإقليمي لبنك الإسكان السيد أسامة حرزالله حرص البنك واهتمامه بعملائه من أصحاب حسابات التوفير وكذلك استقطاب عملاء جدد للتوفير لدى بنك الإسكان، ليحظى الجميع بفرص عديدة للفوز بجوائز نقدية كبيرة أكبرها جائزة المليون شيقل في نهاية العام. كما أشار إلى أن كل مدخر لدى البنك من العملاء الحاليين بقيمة 200 دينار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى (دولار، شيقل)، وأي عميل جديد يفتح حساب توفير بنفس القيمة خلال فترة الحملة ستكون له فرص الفوز بالجوائز النقدية العديدة والكبيرة، وكلما زاد رصيد حساب التوفير زادت فرص الفوز. كما أكد المدير الإقليمي أن هذه الحملة جاءت بشكل أساسي تقديرا لعملاء البنك على ادخارهم في بنك الإسكان، ولولائهم الدائم وثقتهم بخدمات البنك المصرفية المتعددة والمتميزة.

بنك الإسكان يكرم موظفاته بمناسبة يوم المرأة العالمي

بمناسبة يوم المرأة العالمي والذي يصادف الثامن من آذار، ودعماً من البنك لدور المرأة الحيوي والرائد في المجتمع، كرم بنك الإسكان في مقره بالإدارة الإقليمية وكافه فروعه موظفاته تقديرًا لجهودهن وامتنانًا لدورهن المميز في تقدم مسيرة البنك. وقد حظيت الفعالية بتفاعل كبير من موظفات البنك، واللاتي عبرن من جانبهن عن امتنانهن لهذا التكريم والذي لعب دورا في تشجيعهن على مواصلة مسيرة العطاء في هذه المؤسسة العريقة. من جانبه، ثمن السيد أسامة حرز الله المدير الإقليمي لبنك الإسكان دور موظفاته في تنمية ورفعة المؤسسة شاكرا جهودهن المتواصلة وتفانيهن بالعمل، متمنياً لهن مزيدا من التقدم والنجاح والعطاء. ويأتي احتفال بنك الإسكان بيوم المرأة العالمي، تقديراً منه لإنجازات المرأة على مختلف الأصعدة ودورها الرائد في دعم مسيرة البناء والتنمية. يذكر أن بنك الإسكان يولي المرأة بشكل عام اهتماماً خاصاً، ويبذل الجهود الممكنة لدعم المرأة الفلسطينية في كافة المجالات والقطاعات ضمن سلسلة الفعاليات التي يقوم برعايتها والمندرجة ضمن برامج المسؤولية الاجتماعية التي يقوم بها البنك سنويا في كافة محافظات الوطن.

بنك الإسكان ينظم يوماً طبياً لفحص العيون لموظفيه

نظم بنك الإسكان يومًا طبيًا مجانيًا لفحص العيون لموظفي البنك، وذلك في مقر البنك في الإدارة الإقليمية برام الله وبالتعاون مع شركة ADcom optics للأجهزة والبضائع البصرية.

وتخلل اليوم الطبي فحص عيون شامل للموظفين من خلال طبيب عيون واختصاصي بصريات وقد تم تقديم النصائح الطبية لكافة الموظفين حسب نتائج فحوصاتهم.

بدوره، أثنى السيد أسامة حرزالله المدير الإقليمي لبنك الاسكان على جهود الشركة وحرفية العمل، وأشاد بتعاون المختصين مع الموظفين، وسهولة إجراء الفحوصات ودقتها.

من جهة أخرى، نوه المدير التنفيذي لشركة ADcom optics السيد محمد دراوشة إلى أن إدارته تسعى دائما لفتح آفاق التعاون بينها وبين العديد من المؤسسات، وشكر بنك الإسكان على الاستضافة واليوم الطبي المميز. وشكر الموظفون القائمين على هذا اليوم الطبي وجهودهم التي بذلوها لتنظيمه، والتي تنم عن حرص إدارة البنك والشركة على سلامتهم.

KPMG مستشارا لتطوير خطة متكاملة للحاكمية المؤسساتية لمجموعة البنك الوطن

تماشيا مع تبني مجموعة البنك الوطني للممارسات الفضلى لحوكمة الشركات، وتعزيزا لذلك من خلال اتفاقية الدعم الفني مع البنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية((EBRD، وقع الاختيار على شركة KPMG العالمية كمستشار خاص لإجراء تشخيص شامل للحاكمية المؤسساتية في البنك الوطني والبنك الاسلامي الفلسطيني- التابع له- بغية تطوير خطة عمل تفصيلية لتعزيز الممارسات الفضلى لحوكمة الشركات. وتأتي هذه الدراسة بدعم من وزارة الخارجية وشؤون الكومنولث البريطانية (FCDO) من خلال صندوق «متعدد المانحين» التابع للبنك الأوروبي لإعادة الاعمار والتنمية. ومن خلال هذا المشروع الذي سيستمر لمدة 18 شهرا،ستقوم KPMG العالمية بإجراء تشخيص لأنظمة البنكين بما في ذلك الهيكل التنظيمي، والتكوين الاداري، والوظائف والمسؤوليات، والتبعيات الادارية وخطوط الدعم والمساءلة المقدمة للإدارة والمجلس واللجان المنبثقة عنه، وإدارة المخاطر وأنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى الافصاحات المالية وغير المالية، ومن بعدها الخروج بتوصيات لتطوير خطة متكاملة للحاكمية المؤسساتية ومراقبة تطبيقها بالشكل الأمثل وتقديم الدعم اللازم لتحقيق ذلك.

وتعليقا على ذلك، قال القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للبنك الوطني السيد زاهر معلا، إن هذا المشروع هو الأشمل في مجال حوكمة الشركات في تاريخ القطاع المصرفي الفلسطيني، مؤكدا ان هذا المشروع الهام سيعزز من مستوى معايير وأطر العمل ضمن مجموعة البنك الوطني، ويدعم أيضا من قدرته على إدارة وتقليص المخاطر المحتملة.

10 ملايين دولار لتمويل مشاريع إنتاجية بقيادة نساء من البنك الوطني

استمرارا لدوره في تمكين المرأة الفلسطينية اقتصاديا وبمناسبة حلول شهر المرأة ويوم المرأة العالمي، أطلق البنك الوطني برنامج «حياتي مشاريع» الذي يقدم تمويلا بقيمة 10 ملايين دولار لإنشاء مشاريع إنتاجية مدرة للدخل بقيادة نساء فلسطينيات. ويصل سقف التمويل للمشروع الواحد إلى 100 الف دولار، بأسعار فوائد تفضيلية وضمانات مرنة، إضافة إلى مدة سداد تمتد إلى 6 سنوات وفترة سماح تصل إلى ستة أشهر. كما ويتيح البرنامج للمدخرات ضمن «حياتي» استغلال توفيرهن للحصول على 4 أضعاف قيمته كتمويل لتطوير مشاريعهن الإنتاجية. ومن خلال البرنامج سيتم ايضا اختيار 3 مشاريع ريادية وتمويلها دون أي فوائد أو ربحية كمساهمة مجتمعية من البنك لدعم المشاريع الريادية.

من جانبه، قدم القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للبنك الوطني السيد زاهر معلا، التهنئة للمرأة الفلسطينية بمناسبة يوم المرأة العالمي وشهر المرأة مشيدا بالإنجازات التي تحققها في مختلف القطاعات على الرغم من التحديات الموجودة. وأشار معلا إلى أن البنك الوطني كما كل عام في آذار يعايد المرأة الفلسطينية بطريقته الخاصة، حيث ارتأى هذ العام أن يمول مشاريع إنتاجية بقيادتها بقيمة 10 ملايين دولار للمساهمة بتمكينها اقتصاديا خاصة في ظل جائحة كورونا وتداعياتها الاقتصادية عن طريق برنامج مستدام بسقف يعد الأعلى الذي يرصد لمشاريع بقيادة المرأة الفلسطينية بين البنوك في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

و يتعهد برفع نسبة النساء في المراكز القيادية بواقع 25 ٪ حتى العام 2022

خلال مشاركته في احتفالية «قرع الجرس» التي نظمتها بورصة فلسطين بشكل افتراضي مع شركائها هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومؤسسة التمويل الدولية، وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية للمساواة بين الجنسين بمناسبة يوم المرأة العالمي، تعهد البنك الوطني برفع نسبة تمثيل النساء في المراكز القيادية في العمل بواقع 25 % حتى منتصف العام 2022. وجاء ذلك ضمن مداخلة لعضوة مجلس ادارة البنك الوطني منال زريق خلال الاحتفالية.

وفي كلمتها، عرضت زريق تجربة البنك الوطني في تمكين المرأة الفلسطينية والمساهمة في تحقيق المساواة بين الجنسين سواء في العمل أو من خلال المنتجات المصرفية التي يخصصها لها، أو ضمن برنامج مسؤوليته الاجتماعية. حيث أكدت زريق ان البنك الوطني كان السباق بين البنوك في فلسطين إلى تقسيم السوق وفقا للنوع الاجتماعي، وتخصيص منتجات مصرفية خاصة بالمرأة توفر الأمان المالي لها وتعطيها مميزات مالية غير مألوفة. موضحة تقديم البنك منذ العام 2015 مبلغ 3.5 مليون دولار دون فوائد أو أي ربحية للبنك، لتمويل مشاريع مدرة للدخل بقيادة نساء، مشيرة إلى أن البرنامج تتوج بقصص نجاح لنساء فلسطينيات رياديات مستقلات ماليا استطعن، تحقيق ذاتهن وخلقن وظائف جديدة في سوق العمل الفلسطيني.

وأوضحت زريق مساهمة البنك الوطني كذلك من خلال برامجه لتعزيز الشمول المالي للمرأة الفلسطينية، مشيرة إلى بلوغ نسبة المُدخرات من النساء لدى البنك اليوم 58 % أي أن نسبتهم فاقت المدخرين من الذكور، إضافة إلى بلوغ نسبة النساء من قاعدة عملاء البنك 35%، وهي من النسب الأعلى في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

والجدير ذكره ان البنك الوطني يتبنى مبادئ تمكين المرأة WEPs المنبثقة عن هيئة الأمم المتحدة للمرأة والميثاق العالمي للأمم المتحدة، منذ العام 2015. وكان من أوائل المؤسسات والبنوك التي تبنتها وجعلتها اطار عمل لتحقيق المساواة بين الجنسين في المنتجات والخدمات التي يقدمها وأيضا في مكان العمل ومن خلال مبادراته ومساهماته المجتمعية.

مصرف الصفا
SAFA BANK

مصرف الصفا يعلن عن أسماء الفائزين بالجوائز الكبرى في نهاية العام 2020

أجرى مصرف الصفا السحب على الجوائز الكبرى ضمن حملة التوفير وهي عبارة عن جائزتين كبريين بقيمة 100 ألف شيقل لكل جائزة، وهما الجائزة الثانية والثالثة لحملة التوفير التي أطلقها المصرف للعام 2020.

وقد فاز بالسحب كل من الآنسة أسيل مثنى محمد عبيد من جنين، والسيد حاتم نمر فهمي عفوري من نابلس

وهنأ مدير عام المصرف السيد نضال البرغوثي الفائزين بالجوائز الكبرى ضمن حملة التوفير، مؤكداً أن المصرف سيواصل سعيه إلى إرضاء العملاء من مختلف الشرائح والفئات الباحثين عن خدمات الصيرفة الإسلامية المتميزة، وتوفير برامج التوفير والجوائز التشجيعية التي تحفز ثقافة التوفير والادخار للعملاء، وكذلك السعي إلى رفع مستوى أداء الصيرفة الإسلامية في فلسطين والنهوض بالقطاع المصرفي الفلسطيني بشكل عام ما سيصب في مصلحة تنمية وتعزيز الاقتصاد الوطني.

وعبر الفائزون عن فرحتهم وسعادتهم لفوزهم بهذه الجوائز المميزة، مشيدين بالخدمات المصرفية المميزة التي يقدمها مصرف الصفا لكافة عملائه، داعين غيرهم من العملاء إلى التعامل مع المصرف من خلال فتح حسابات مصرفية والاستفادة في برامجه المتعددة.

يذكر أن حملة التوفير التي اطلقها المصرف في العام الفائت 2020 والتي لم تمنعه الظروف الصعبة من إغلاق في العام الفائت من الاستمرار بالسحوبات وتقديم الجوائز حيث استفاد من هذه الجوائز أكثر من 170 عميلا لدى المصرف سواء بالجائزة اليومية بقيمة 2000 شيقل أو الجوائز الكبرى الثلاث بقيمة 100 ألف شيقل لكل جائزة، كما سيستمر المصرف باطلاق حملات توفير جديدة مشجعة للعملاء خلال العام الجاري 2021 .

مصرف الصفا
SAFA BANK

و يطلق حملة جوائز حسابات التوفير 2021

رام الله - أطلق مصرف الصفا حملة جوائز حسابات التوفير التي ستوفر باقة متنوعة من المزايا لعملاء المصرف خاصة بعد النجاح الكبير الذي حققه بحملة التوفير السابقة بالعام 2020 حيث ارتأت إدارة المصرف أن تضاعف جوائزها للعملاء بحيث تقدم الحملة جوائز يومية بقيمة 5000 شيقل وجائزة بقيمة 150 ألف شيقل كل ستة شهور، لتكون مجموع الجوائز لهذه الحملة أكثر من مليون شيقل بانتظار عملاء المصرف من أصحاب حسابات التوفير الحاليين والجدد.

وتبدأ الحملة من شهر شباط للعام 2021 وتنتهي بنهاية هذا العام وتمتاز بسهولة الدخول فيها حيث يلزم فقط فتح حساب توفير بقيمة 100 دولار أو ما يعادلها بالعملات الأخرى للدخول على السحب، كما أن كل 100 دولار إضافية تودع بالحساب تزيد فرصة العميل بالفوز، وستكون هذه الحملة لعملاء المصرف الحاليين والجدد، بالإضافة إلى إماكنية فتح حسابت توفير للأطفال القصر دون 18 عاماً بواسطة أحد الوالدين كما سيتمتع العملاء بمجموعة من الخدمات المصرفية الإلكترونية المجانية مثل: الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والموبايل بانك، وخدمة الصراف الآلي بما فيها الايداع النقدي، وخدمة الرسائل القصيرة (SMS)، وذلك تماشياً مع سياسة المصرف بالتسهيل على المواطنين، وتقديم أفضل الخدمات المصرفية لهم.

بدوره، اكد مدير عام مصرف الصفا السيد نضال البرغوثي على أن المصرف يسعى لإطلاق خدمات ومنتجات تلبي احتياجات العملاء وبما يتناسب مع أحكام الشريعة الاسلامية، وذلك في إطار حرص المصرف على توفير أفضل الخيارات والمزايا لعملائه، كما أوضح أن حملة التوفير ستساهم في تشجيع ثقافة الادخار لدى العملاء وتأتي تقديراً من المصرف لولائهم وثقتهم بخدماته، حيث تهدف هذه الحملة لتحقيق أمنيات وتطلعات الفائزين وإحداث تغيير إيجابي في حياتهم وإدخال البهجة والسرورعليهم.

مصرف الصفا
SAFA BANK

البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

"الإسلامي العربي" يحصل على أربع جوائز كأفضل بنك إسلامي في فلسطين للعام 2020

حصل البنك الإسلامي العربي على جائزة أفضل بنك إسلامي في فلسطين للعام 2020 وفق أربع مؤسسات عالمية تعنى بتقييم المصارف وهي Global Finance و World Finance و Emeafinance و IFN.

والجدير ذكره، أن البنك قد حصل على جائزة أفضل بنك اسلامي على مدار ثلاثة أعوام متتالية من IFN و World Finance عن العام 2018 والعام 2019 والعام 2020.

وتأتي مشاركة البنك بالمنافسة على هذه الجوائز سنويا تعزيزاً لثقة عملائه وإيمانا من البنك بأن القطاع المصرفي الفلسطيني يستحق تسليط الضوء عليه عالميا وخصوصا القطاع المصرفي الاسلامي مقارنة بما يواجهه هذا القطاع من صعوبات على المستوى الاقتصادي نظرا للأوضاع الاقتصادية والسياسية الحاصلة في فلسطين وحرصاً من البنك للمحافظة على اسم فلسطين عالمياً بين المؤسسات الاقتصادية والشركات.

بدوره، بين المدير العام للبنك الاسلامي العربي السيد هاني ناصر أن هذه الجوائز هي استمرار للاعترافات الدولية بالقيم والحداثة المصرفية للبنك الاسلامي

العربي وتقديراً لسعي البنك الدائم ليكون عند حسن ظن عملائه وذلك بالإرتقاء بمستوى الخدمات المصرفية واستحداث خدمات مصرفية متلائمة مع التطور في الاقتصاد العالمي ومتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية الغراء وطرح أفضل الحلول المصرفية السهلة و السريعة لتواكب أسلوب الحياة المتطور للمجتمع، وأوضح أن حصيلة هذه الجوائز دليل حقيقي على الاهتمام العالمي بالخدمات المالية الرقمية.

ويختتم البرنامج المصرفي الشامل لمجموعة من موظفيه الجدد

أنهى البنك الاسلامي العربي مؤخراً وعبر استخدام تقنيات التواصل المرئي والمنصات الالكترونية، برنامجا تدريبيا بعنوان " البرنامج المصرفي الشامل " لتدريب وتأهيل مجموعة من الموظفين الجدد الذين تم تعيينهم حديثاً في فروع البنك المختلفة، وعلى دفعتين في الجنوب والوسط .

واشتمل البرنامج على سلسلة من الدورات التدريبية بواقع (150) ساعة تدريبية تضمنت جوانب العمل المصرفي في البنك، وخاصة الجوانب المتعلقة بالخدمات والمنتجات المصرفية الاسلامية والأسس والتأصيل الشرعي لها بالإضافة إلى الجوانب القانونية وخدمة العملاء والتسويق بمشاركة (41) موظفاً، حيث قدمت البرامج من خلال

مجموعة من مدراء ومسؤولي البنك بهدف تطوير أداء الموظفين وتزويدهم بقاعدة من المعارف والخبرات المصرفية في شتى مجالات العمل في دوائر وفروع البنك . وأشار السيد هاني ناصر المدير العام للبنك إلى أن برامج التدريب والتطوير الفني والإداري صممت لرفع كفاءة وجاهزية موظفي البنك وأنظمته وإجراءاته، لتواكب خطط البنك لتقديم الخدمات المصرفية وتعزيزها كماً ونوعاً من أجل تطوير الأداء وتقديم أفضل الخدمات للجمهور والتوسع في السوق المصرفي. من جانبه، بين مدير الموارد البشرية والتدريب راتب عطياني أن هذه التدريبات هي برامج أساسية يتم تنفيذها بشكل مستمر من قبل دائرة التدريب لتطوير مستوى المعرفة ومهارات الموظفين الذين يتم تعيينهم حديثاً في البنك حيث يتم تصميمها بشكل مدروس لتحقيق هدف رفع الجاهزية والتأهيل الجيد للموظفين الجدد وبما يعزز مبادئ الصيرفة الاسلامية الحديثة.

ويجري السحب على الجائزة الكبرى بقيمة ربع مليون شيقل لحملة "التوفير عليكم والفرص علينا"

أجرى البنك الإسلامي العربي السحب على الجائزة الكبرى لحملة "التوفير عليكم و الفرص علينا" يوم الخميس الموافق 31-12-2020 في مبنى الإدارة العامة في رام الله. وشارك بالسحب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عاطف علاونة ومديرعام البنك السيد هاني ناصر ونواب المدير العام وطاقم الإدارة العليا والدوائر الرقابية، وكانت الجائزة من نصيب سعيد الحظ السيد حسن عيسى حسن خاروف من فرع نابلس.

وتمتاز حملة التوفير التي أطلقها البنك بتاريخ 2020/10/1 بأنها الأفضل من حيث قيمة الجوائزحيث كانت قيمة الجائزة الاسبوعية 10,000 شيقل، بالإضافة إلى جائزة كبرى بقيمة 250,000 شيقل في نهاية الحملة، بالإضافة إلى الشروط الميسرة للمشاركة والدخول على السحب حيث يمكن لأي مواطن فتح حساب توفير بقيمة 100 دولار والدخول على السحب مباشرة وتحقيقا لمبدأ الشمول المالي، وانطلاقا من رؤية البنك بتكريم العملاء الحاليين باعطائهم فرصا إضافية حسب عدد سنوات اشتراكهم بالبنك وأيضا تعزيز ثقافة التوفير للمواطنين. يجدر الإشارة إلى أن جوائز حسابات التوفير مجازة من هيئة الفتوى والرقابة الشرعية.

البنك الإسلامي العربي
ARAB ISLAMIC BANK

البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

«الإسلامي الفلسطيني» المصرف الإسلامي الأكثر أماناً في فلسطين للعام 2020

حصل البنك الإسلامي الفلسطيني على جائزة المصرف الإسلامي الأكثر أماناً في فلسطين للعام 2020 من الاتحاد الدولي للمصرفيين العرب ومجلته «The Banking Executive».

وجاء ذلك خلال حفل نظمه الاتحاد للإعلان عن الفائزين بجوائز «التميز والإنجاز المصرفي للعام 2020» في بيروت، بحضور حشدٍ من المصرفيين العرب وشخصيات رقابية ومؤسسات إقليمية.

وقال مدير عام البنك الإسلامي الفلسطيني عماد السعدي إن حصول البنك على هذه الجائزة، يأتي نتاج الجهود الدؤوبة التي بذلها بكافة مراتبه لتطوير استراتيجياته في مختلف المجالات دعماً لخطط التحول الرقمي وإدارة المخاطر والالتزام بأفضل المعايير العالمية التي تضمن عمله بكفاءة وفاعلية مع الحفاظ على هويته الإسلامية.

وأضاف السعدي خلال كلمةٍ له في الحفل عبر تقنية الفيديو كونفرانس:« العام 2020 كان مليئاً بالتحديات خصوصاً تداعيات جائحة كورونا، وما تبعها من أزمة مالية للحكومة الفلسطينية، ولكننا تمكنا من التعامل معها وتجاوزها، محافظين على حقوق عملائنا ومساهمينا في الوقت نفسه».

وبين السعدي أن هذا الإنجاز هو تأكيد على ثبات أداء البنك ونجاح خططه الاستراتيجية بفعل الرؤية الحكيمة لمجلس الإدارة واتباعه لأفضل المعايير العالمية للحوكمة الرشيدة، مقدماً الشكر لطاقم

البنك وكافة العاملين فيه على جهودهم المخلصة والمعطاءة لتحقيق أهداف البنك.

وفي سياق آخر، أشار السعدي إلى جهود البنك المتواصلة لتعزيز أمن وحماية شبكاته وأنظمته وخدماته المصرفية، مشيراً إلى حصول البنك هذا العام على شهادة الامتثال للمعايير العالمية لأمن بيانات بطاقات الدفع PCI DSS التي تمنح للبنوك والمؤسسات التي تتعامل مع البطاقات المصرفية بمختلف أنواعها، بهدف ضمان أعلى قدر من الحماية لمعلومات حامل البطاقة والبيانات الحساسة لها، تجنباً لتعرضها لمخاطر السرقة والاحتيال.

يذكر أن هذه الجائزة منحت للبنك بناءً على تقييم أدائه من قبل مجلة "The Banking Executive" وفقاً لأفضل المعايير العالمية المتبعة في قياس الأداء المصرفي.

البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

و يوقع اتفاقية شراكة استراتيجية مع « بالتل » لتقديم خدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة ICT وخدمات استضافة المواقع

وقع البنك الإسلامي الفلسطيني و شركة الاتصالات الفلسطينية "بالتل» إحدى شركات مجموعة الاتصالات الفلسطينية، اتفاقية شراكة لتزويد البنك بخدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة **ICT** وخدمة الاستضافة في مراكز بيانات «بالتل».

و جرى توقيع الاتفاقية بين كل من مدير العام للبنك الإسلامي الفلسطيني عماد السعدي والمدير العام لشركة الاتصالات الفلسطينية « بالتل » معن ملحم في مركز «بالتل» لقطاع الأعمال بمدينة البيرة.

وأكد السعدي على أهمية التطور التكنولوجي ودوره في نمو وتوسع القطاع المصرفي، مشيراً إلى أن هذه الاتفاقية تأتي لتعزيز توجه البنك نحو تقديم أفضل الخدمات المصرفية الشاملة بما يلبي احتياجات عملائه المتجددة من خلال الاستفادة من خدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة التي تدعم استمرار أعمال البنك في كافة الظروف والأوقات، وذلك انسجاماً مع استراتيجيته للتحول الرقمي الرامية لإحداث نقلةٍ نوعية في طريقة وصول العملاء إلى حساباتهم والتمتع بالخدمات المصرفية المختلفة دون الحاجة لزيارة الفروع وبما يرفع مستوى رضاهم عن الخدمات المقدمة لهم.

وفيما يتعلق بالخدمات المقدمة من خلال الاتفاقية أشار السعدي إلى أن هذه الاتفاقية ستمكّن البنك من التمتع بخدمات الحلول التكنولوجية المتكاملة ICT لتزويد المواطن الفلسطيني بأفضل الخدمات المصرفية في الوقت ذاته ضمان سرية وأمن معلوماته.

وتتمحور رسالة ورؤية البنك الإسلامي الفلسطيني في تقديم الحلول المصرفية النوعية والعصرية الشاملة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية والاستثمار بمنظور تكنولوجي متطور، كما يضع استراتيجيةً مدروسةً للمضي في عملية التحول الرقمي أثمرت عن إطلاق خدمات رقمية رائدة مثل مركز الاتصال الرقمي الذي يعمل على مدار 24 ساعة، وخدمات إسلامي أونلاين وإسلامي موبايل التي تقدم للعملاء باقة مميزة من الخدمات المصرفية من خلال بيئة سهلة وآمنة تعزز التجربة الرقمية للعملاء من الأفراد والشركات.

أهلي

عام جديد وتوجهات متجددة

استقبل البنك الأهلي الأردني العام الجديد بتوجهاته نحو تعزيز المنتجات والخدمات المقدمة لمعتمديه، وبما يتيح لهم إمكانية إتمام معاملاتهم المصرفية دون حاجتهم لزيارة الفرع، وتأتي هذه الخطوة تحديداً في ظل استمرار الجائحة، بهدف التسهيل على المعتمدين، والحد من الاكتظاظ في الفروع.

وفي ظل إغلاقات المحافظات، والتزاماً بتعليمات سلطة النقد الفلسطينية، ركز البنك على قنوات التواصل الإلكترونية لخدمة معتمديه، خاصة الأفراد منهم، لنشر التعميمات حول أوقات دوام الفروع والخدمات المقدمة خلال أوقات الإغلاق من خلال توفير باقة من وسائل التواصل مع البنك، بما يشمل مركز الخدمة الهاتفية الذي يقدم خدمات نوعية وفق إجراءات وأسس تتبع الممارسات المثلى في هذا المجال. كما يقدم البنك خدماته لمعتمديه من خلال صفحته على موقع فيسبوك، وخدمة المحادثة عبر المسنجر، بالإضافة إلى خدمة الدردشة المباشرة من خلال حساب البنك على تطبيق واتساب، وإمكانية إرسال بريد إلكتروني موجه

إلى الاستعلامات في البنك. كما يوفر البنك لمعتمديه إمكانية التواصل مع فرعهم مباشرة من خلال خدمة الإنترنت البنكي «أهلي أونلاين»، التي تقدم بدورها ميزات عديدة، تشمل خدمات الحسابات، والتحويلات، والشيكات، وأسعار العملات، وغيرها، وذلك ضمن الخدمات الإلكترونية الأخرى التي يقدمها البنك لمعتمديه، كتطبيق أهلي موبايل، وخدمات أجهزة الصراف الآلي المنتشرة في مختلف المدن والمحافظات.

الاستثمار في التحول الرقمي للبنك

وفي السياق ذاته، وضمن إطار رقمنة البنك وتوظيف التكنولوجيا المالية، فإن البنك في فلسطين، أسوة بإدارته العامة في الأردن، يستثمر جهوده للتحول نحو أتمتة عملياته بشكل تدريجي، سعياً لمواصلة تحسين جودة الخدمات المقدمة وسرعة تقديمها للمعتمدين، بما يوفر الوقت والجهد، ويسهم في المحافظة على معتمدي البنك وخدمتهم حسب أعلى المعايير.

نخدم معتمدينا بمسؤولية

وقد أشار المدير الإقليمي للبنك الأهلي الأردني في فلسطين، السيد عيسى باشا، إلى توجهات البنك نحو منح تسهيلات للمعتمدين الحاليين وللسوق الفلسطيني بشكل عام، وفقاً لتعليمات رقم (2) لسنة 2016 الصادرة عن السادة سلطة النقد الفلسطينية المحترمين بخصوص الإقراض المسؤول، خاصة في ظل الظروف الاستثنائية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني نتيجة للجائحة واستمرار الأزمة لمدة عام منذ بدايتها.

وأضاف باشا: «يرى البنك في منحه التسهيلات مسؤولية تجاه المجتمع، حيث يوجه البنك رسالته لمعتمديه الأفراد، والشركات، والمشاريع الصغيرة، وللجمهور بشكل عام بأن القروض الممنوحة تتناسب مع احتياجات المقترضين، وفي هذا تأكيد على حرصنا على العمل بمبدأ الازدهار المشترك والاستثمار المسؤول ضمن رؤية السادة مجلس الإدارة، بما يحقق العوائد الإيجابية والنمو للبنك والمتعاملين معه على حد سواء».

تواصل مستمر مع المجتمع

حرصاً منه على إغناء المحتوى الذي تتم مشاركته من خلال صفحات وحساب البنك على مواقع التواصل الاجتماعي، واصل البنك جهوده في مجال التوعية المصرفية، وتثقيف معتمديه خاصة في مجال استخدام الخدمات الإلكترونية وإنجاز الأعمال من خلال شبكة الإنترنت، لتنبيههم وأخذ الحيطة والحذر من الوقوع ضحية الأساليب الاحتيالية والأساليب الجرمية. وتتناول هذه المنشورات نصائح وإرشادات حول كيفية استخدام الخدمات الإلكترونية للبنك والتصفح الآمن لها، وعدم استخدام شبكات الإنترنت في المناطق العامة، والحفاظ على سرية المعلومات البنكية، وعدم التجاوب مع الرسائل التي يتم استلامها من مصادر غير موثوقة. وانطلاقاً من مسؤوليته الفاعلة تجاه المجتمع، وبالرغم من المحددات التي تحكم إقامة الفعاليات نتيجة لحالة الطوارئ، حرص البنك

على توسيع نطاق منشوراته والمحتوى الذي يشاركه مع متابعيه من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، حيث استحدث نشرات توعية صحية وبيئية، لتسهم في رفع مستوى الوعي الصحي والبيئي لجمهوره، إلى جانب حث متابعيه على ضرورة مواصلة الالتزام بالإجراءات الوقائية والتعليمات الصحية لتجنب الإصابة بفيروس كورونا.

على صعيد آخر، شارك البنك معتمديه وجمهوره بأبرز الأحداث والمناسبات الدينية والعالمية، بما فيها: عيد الميلاد المجيد حسب التقويم الشرقي، ويوم المرأة العالمي، وذكرى الإسراء والمعراج.

مجلس إدارة «بنك القدس» يوصي بتوزيع أرباح بنسبة 8%

صرح رئيس مجلس إدارة بنك القدس السيد أكرم عبد اللطيف جراب بأن المجلس قرر رفع توصية إلى الهيئة العامة في البنك في اجتماعها القادم، بتوزيع أرباح على المساهمين بنسبة 4.5 % نقداً و 3.5 % على شكل أسهم مجانية، ليرتفع بذلك رأس المال المدفوع للبنك إلى 96.4 مليون دولار.

جاء ذلك في اجتماع مجلس الادارة الذي عقد بتاريخ 10 آذار 2021 عبر تقنية الإتصال عن بعد، بمشاركة رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس والرئيس التنفيذي للبنك، حيث أكّد جراب بأنه وعلى الرغم من الأزمة الصحية وانعكاساتها السلبية على الاقتصاد العالمي بشكل عام والإقتصاد الوطني بشكل خاص في ظل الأزمات الأخرى التي شهدها العام 2020، إلا ان البنك استطاع أن يحقق مزيداً من الإنجازات المميزة معززاً مكانته سنة بعد اخرى من خلال سعيه المستمر لمواكبة التقدم وتوظيف التقنيات المصرفية الحديثة.

وقد تمكن بنك القدس من الحفاظ على مكانته الرائدة في القطاع المصرفي الفلسطيني خلال العام الماضي حيث أعلن البنك نتائج أعماله وإنجازاته عن السنة المالية المنتهية 2020 والتي حقق فيها البنك أرباحا بعد الضريبة وصلت إلى 10.899 ملايين دولار خلال العام الماضي، صعوداً من 7.69 ملايين دولار في 2019، ويُعزى هذا الإرتفاع في الأرباح إلى تبني البنك لسياسة متحفظة في النفقات والمصاريف التشغيلية.

كما أظهرت النتائج نمو موجودات البنك بنسبة 5 % لتصل إلى 1.4 مليار دولار مقارنة مع 1.33 مليار دولار نهاية العام 2019 ، كما نما صافي

مبنى الإدارة العامة الجديد
قيد الإنشاء

حقوق المساهمين بمبلغ 5.45 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 4.6 % مقارنة مع العام 2019 ، و تمكن البنك من مواصلة أدائه الجيد خلال العام 2020، ويتضح ذلك من خلال نمو إجمالي ودائع العملاء كما في نهاية العام 2020 بمبلغ 68.8 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت7% لتصل إلى 1.1 مليار دولار مقارنة مع 1.03 مليار دولار نهاية العام 2019، مما إنعكس على محفظة التسهيلات الإئتمانية والتي سجلت نمواً بمبلغ 57.82 مليون دولار وبنسبة نمو بلغت 7.33% مقارنة مع نهاية العام 2019 . كما بلغ إجمالي إيرادات البنك 65 مليون دولار في العام 2020 بالمقارنة مع 66 مليون دولار للعام 2019 ، وبالمقابل بلغ إجمالي المصروفات 51 مليون دولار في العام 2020 بالمقارنة مع 55.6 في العام 2019.

للسنة الخامسة على التوالي... بنك القدس يدعم مدارس ورياض الأقصى الإسلامية

واصل بنك القدس دعمه لصندوق المنح الدراسية للطلبة المحتاجين في مدارس ورياض الأقصى الإسلامية في مدينة القدس للسنة الخامسة على التوالي وذلك ضمن برنامج مسؤوليته المجتمعية والذي يسعى البنك من خلاله لتقديم مختلف أساليب الدعم المالي والمعنوي للمجتمع المحلي ولتعزيز فرص التعليم وإفادة الطلاب والطالبات في الدرجة الأولى وذلك لضرورة إثراء البيئة التعليمية الشاملة في جميع المحافظات، خاصة في الظروف الاستثنائية التي نعيشها.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها مؤخراً صلاح هدمي الرئيس التنفيذي لبنك القدس ومحمد شاور رئيس إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات المالية في البنك إلى المدرسة، حيث كان في استقبالهم الشيخ د.عكرمة صبري رئيس مجلس الأمناء ونبيل حمودة نائب الرئيس وعادل الحلاق المدير العام لمدارس ورياض الأقصى الإسلامية.

بنك القدس يتبرع بأجهزة توليد أوكسجين لصالح بلدية العيزرية

أعلن بنك القدس عن تبرعه بأجهزة توليد أوكسجين لصالح بلدية العيزرية؛ وذلك في ظل الحاجة المتزايدة لهذه الأجهزة في سبيل مواجهة جائحة كوفيد 19 وحاجة المراكز الطبية لهذه الأجهزة لتقديم الرعاية الطبية اللازمة للمرضى، حيث ستخدم هذه الأجهزة المراكز الطبية في العيزرية، وأبو ديس،و السواحرة الشرقية، والشيخ سعد.

جاء ذلك خلال زيارة قام بها مؤخراً وفد من بنك القدس يضم كلاً من مديرة منطقة الوسط في البنك كوين مسعود ومدير فرع العيزرية يوسف عبد اللطيف إلى مقر البلدية، حيث كان في استقبالهم رئيس بلدية العيزرية عصام فرعون ومدير قسم الحرف والصناعات عطا جبر.

بنك الأردن يدعم جهوزية مديرية صحة رام اللّه والبيرة لمواجهة جائحة كورونا

ضمن مسؤوليته المجتمعية ومساندته المستمرة للقطاع الصحي في فلسطين، قدم بنك الأردن دعمه لمديرية الصحة في محافظة رام الله والبيرة، لدعم جهوزيتها في مواجهة جائحة كورونا عبر تزويدها بأجهزة حاسوب لوحي «آيباد» لطواقم الطب الوقائي التي تعمل في خطوط الدفاع الأولى للسيطرة على تفشي الوباء.

وسلم وفد من بنك الأردن ضم المدير الإقليمي لفروع البنك في فلسطين حاتم فقهاء، ومسؤولة العلاقات العامة رجاء الجبارين ومدير البيع المباشر محمود طلوزي، الدعم لمدير عام مديرية صحة رام الله والبيرة الدكتور معتصم محيسن، بحضور مدير الطب الوقائي في المديرية الدكتور مهدي راشد، ومدير الشؤون المالية والإدارية طارق حموري.

وأشاد فقهاء بالجهود التي تقوم بها الطواقم الطبية في فلسطين للحفاظ على صحة وسلامة المواطنين، والتخفيف من الآثار الناتجة عن الجائحة، مثمنًا أيضًا الجهود التي تقوم بها القيادة الفلسطينية والمحافظين والطواقم الأمنية للسيطرة على انتشار الوباء.

من جهته، شكر محيسن بنك الأردن على هذه البادرة التي تسهم في تعزيز جهوزية المديرية وطواقمها العاملة في الميدان لمواجهة الجائحة، مثنيًا على الدعم الذي قدمه ويقدمه القطاع المصرفي في فلسطين على الدوام للمجتمع الفلسطيني، والدور الأساسي الذي يلعبه في حماية المجتمع والنهوض به، لا سيما خلال هذه الظروف الاستثنائية. وأكد محيسن أهمية التكاتف بين جميع قطاعات المجتمع لمواجهة الأزمة، مشيرًا إلى أن الطواقم الطبية تواصل جهودها بهدف التخفيف من الآثار الصحية للوباء على شعبنا.

يذكر أن بنك الأردن واصل تقديم خدماته المصرفية لعملائه رغم الظروف الصعبة التي شهدتها البلاد من تفشّي وباء «كورونا».

ويوقّع اتفاقية تعاون مشترك مع «بيتي» للاستثمار العقاري

وقّع بنك الأردن و»بيتي» للاستثمار العقاري، الشركة المطوّرة لمدينة روابي الفلسطينية، اتفاقية تعاون مشترك، تهدف إلى تقديم عروض مميزة على شراء الشقق السكنية في مدينة روابي من خلال البنك، بتمويل يصل إلى 25 عامًا، وامتيازات وتسهيلات متعددة. ووقّع الاتفاقية المدير الإقليمي لفروع بنك الأردن في فلسطين حاتم فقهاء، ونائب المدير العام للشؤون المالية والإدارية لشركة بيتي للاستثمار العقاري رياض نزال.

وبموجب الاتفاقية، سيقدم بنك الأردن حزمة تسهيلات لشراء الشقق السكنية في روابي، تتضمن إعفاء من العمولة عند منح التمويل، وتأمين مجاني على الحياة، وتأمين مجاني على العقار، دون الحاجة لكفيل للرواتب المحولة، وسقف قرض يصل إلى 250 ألف دولار، بأسعار فوائد منافسة جدا. وقال فقهاء إن توقيع هذه الاتفاقية الهامة تأتي ضمن توجه بنك الأردن لخدمة كافة شرائح وفئات المجتمع الفلسطيني على اختلاف قطاعاته، وذلك لتسهيل حياتهم وإعطائهم الفرصة لتحقيق أحلامهم وتلبية احتياجاتهم، بما يعزز صمود المواطن الفلسطيني على أرضه، مشيرًا إلى أن الاتفاقية وما تتضمنه من ميزات وتسهيلات تمكّن العائلات والأزواج الشابة من تملك شقة سكنية ذات مواصفات عالية في مدينة روابي.

وأوضح أن بنك الأردن يتيح لعملائه مجموعة من التسهيلات التي تلبي احتياجاتهم المصرفية، كالقروض الشخصية، والقروض الخاصة بالمتقاعدين والعسكريين، وقروض السيارات العمومية، وغيرها من التسهيلات التي تتناسب مع مقدرة العملاء ودخلهم الشهري.

وأعرب فقهاء عن فخره بوجود مدينة فلسطينية بهذا المستوى العصري المتقدم، لتستوعب الآلاف من المواطنين الذين ينتقلون للعيش فيها، ومئات آلاف الزوار سنويًا، مؤكدًا أن «روابي» هي قصة نجاح ومصدر أمل لكل فلسطيني. بدوره، قال نزال إنه في ظل إقبال المواطنين على شراء الشقق السكنية، ارتأينا إلى العمل على هذه الاتفاقية لتقديم المزيد من التسهيلات المالية للمواطنين خاصة الشباب والمقبلين على الزواج، ومساندتهم لتملك منزل الأحلام في مدينة روابي، وهذا كان من أهم أهداف ورؤية مؤسس المدينة بشار المصري لتمكين المواطنين من العيش بكرامة.

وأعرب عن سعادته لمستوى العلاقة التي تمتاز بها الشراكة مع بنك الأردن، مبينًا أن مدينة روابي بهذه الخطوة ستلبي مختلف الامكانيات المادية في نمط حياة منظم وراقي، فعلى سلسلة من التلال الخلابة شمال القدس ورام الله، توفّر شققًا فاخرة بمواصفات عالية الجودة لساكنيها بأنماط ومساحات متعددة، وتعد نموذجا عصريا للمدن السكنية المتكاملة الخدمات والمتطورة البنية التحتية؛ حيث تخصص مساحات كبيرة من هذه المشاريع للمسطحات الخضراء والحدائق العامة، كما أنها تحوي جميع الخدمات التجارية والمرافق العامة.

البنك العربي يطلق تطبيق «Arabi Wallet» الجديد للأفراد

أطلق البنك العربي مؤخراً تطبيق «Arabi Wallet» الجديد والذي يمكّن معتمدي البنك العربي من استقبال وإرسال المبالغ المالية، وسحبها وإيداعها باستخدام صرافات البنك العربي الآلية، ودفع قيمة المشتريات لدى التجار دون الحاجة لبطاقة الدفع. حيث يشكل هذا التطبيق إضافة جديدة ضمن مبادرات البنك الرامية لتقديم حلول مصرفية متطورة توفر تجربة سلسة ومرنة لمعتمدي البنك ضمن أعلى مستويات السهولة والأمان.

ويستطيع معتمدو البنك العربي تحميل تطبيق «Arabi Wallet» من خلال متاجر التطبيقات: Apple Store و Google Play ومن ثم تفعيل التطبيق بسهولة عن طريق تسجيل الدخول باستخدام رقم الموبايل وإدخال معلومات بطاقة فيزا الدفع من البنك العربي والرقم السري. ويقدم التطبيق للمعتمدين مزايا عديدة منها: إمكانية إرسال واستقبال مبالغ مالية من خلال إدخال رقم موبايل المعتمد أو استخدام خيار مسح الـ «QR Code»، وإمكانية تسديد قيمة المشتريات عبر إدخال رقم الموبايل الخاص بالتاجر والمبلغ أو خيار مسح الـ «QR Code» المتوفر على التطبيق ليتم مسح الكود بتفاصيل الدفعة من تطبيق التاجر، وإمكانية تقسيم الفاتورة بين مستخدمي التطبيق سواء بالتساوي بين المشتركين أو من خلال خاصية تحديد المبلغ لكل مشترك، بالإضافة إلى خدمات السحب والإيداع دون الحاجة لإدخال البطاقة وفق الطريقة الاعتيادية وذلك من خلال صرافات البنك العربي الآلية لإنجاز معاملاتهم بسهولة وأمان وسرعة أكبر.

وفي تعليقه على إطلاق هذا التطبيق الجديد، قال السيد مروان صقر، مدير دائرة الخدمات المصرفية للأفراد في البنك العربي- فلسطين: «يعد إطلاق تطبيق «Arabi Wallet» الجديد خطوة رائدة ضمن استراتيجية البنك العربي للتحول الرقمي حيث يسعى البنك إلى تبني أحدث الحلول التكنولوجية على صعيد الخدمات المصرفية الرقمية وتوظيفها لتقديم تجربة بنكية فريدة ومميزة لمعتمديه مستوحاة من أسلوب ونمط حياتهم اليومي». وأضاف: «يوفر التطبيق الجديد لمعتمدي البنك العربي العديد من الخدمات المصرفية الرقمية وذلك بهدف تسهيل إجراء معاملاتهم البنكية اليومية، بالإضافة إلى تمكينهم من دفع قيمة مشترياتهم وتنفيذ حركاتهم الشرائية دون الحاجة لاستخدام بطاقة البنك مما يوفر عليهم الوقت والجهد».

ومن الجدير بالذكر أن البنك العربي يقدم لمعتمديه حلولاً مصرفية رقمية متكاملة تشمل إلى جانب تطبيق «Arabi Wallet» الجديد، تطبيق «عربي موبايل» للأفراد، خدمة «عربي أون لاين»، بالإضافة إلى شبكة الصرافات الآلية الحديثة التابعة للبنك بما فيها الصرافات الآلية التفاعلية (ITM) والصرافات الآلية لخدمة المعتمدين من السيارات (Drive Thru).

حوّل واستقبل كاش
بسهولة وأمان من
موبايلك مع تطبيق
"Arabi Wallet"
البنك العربي
ARAB BANK
النجاح مسيرة
بالتل وجوال Ooredoo
1800333333
الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333
arabbank.ps
للمزيد من
التفاصيل، يرجى
مسح الـ QR code
أعلاه
حمّل التطبيق الآن
Download on the App Store
GET IT ON Google Play
تطبق الشروط والأحكام.

مجموعة بنك فلسطين تعلن نتائجها المالية للعام 2020

أعلنت مجموعة بنك فلسطين عن النتائج المالية التي حققتها للعام 2020، مشيرة إلى تحقيق أرباح صافية قيمتها 22.8 مليون دولار نزولاً من 38.9 مليون دولار تحققت في العام 2019، وبنسبة انخفاض بلغت حوالي 41 %. فيما حققت المجموعة ارتفاعاً جيداً في مجموعة من المؤشرات المالية الأخرى.

وقال المجموعة بأن الأرباح الصافية قد تأثرت بفعل الظروف السياسية والإقتصادية والصحية الإستثنائية الصعبة، والتي كرست سمة العام 2020. حيث توقف عجلة الإنتاج والتصدير، وتضرر مئات الآلاف من العاملين في القطاعات الاقتصادية المختلفة بسبب تفشي فيروس كورونا، ما دفع إجمالي دخل المجموعة إلى الانخفاض ليصل إلى 221 مليون دولار نهاية العام الماضي، مقارنة مع 230 مليون دولار حققتها المجموعة في العام 2019 وبنسبة انخفاض بلغت 3.8 % .

وبرغم تلك الظروف والتحديات إلا أن مجموعة بنك فلسطين تمكنت من تحقيق ارتفاع في قيمة الموجودات بنسبة 10.3% لتصل إلى 5.81 مليار دولار بعد أن كانت 5.21 مليار دولار، حيث حافظت المجموعة على مركزها المالي مع التحوط بسبب تأثيرات الجائحة. كما ارتفعت ودائع العملاء لتصل إلى 4.83 مليار دولار بعد أن كانت 4.12 مليار دولار وبنسبة نمو بلغت 17.37%، وهو ما يشير إلى ثقة العملاء والمودعين بالخدمات المتكاملة التي تقدمها المجموعة. أما التسهيلات الائتمانية في المجموعة صعدت كذلك بنسبة 9.56 % لتصل إلى حوالي 3.27 مليارات دولار بعد أن كانت 2.98 مليار دولار. كما ارتفعت حقوق المساهمين في المجموعة لتصل إلى 433 مليون دولار فيما سجلت نهاية العام 2019 مبلغ 430 مليون دولار علماً بأن رأس المال المدفوع وصل إلى 208 مليون دولار لتعزيز الملاءة المالية للبنك.

بنك فلسطين يقدم تبرعاً عاجلاً بقيمة مليون شيقل لوزارة الصحة للمساعدة في مواجهة جائحة كورونا

قدم بنك فلسطين مبلغ مليون شيقل تبرعاً لوزارة الصحة، حيث سيتم تخصيصها لشراء سيارات لنقل الكوادر الطبية إلى منازل مصابي جائحة كورونا في المنازل، بالإضافة إلى تقديم الرعاية الأولية للمرضى في كافة المحافظات الفلسطينية. ويأتي هذا التبرع من البنك إنطلاقاً من إيمانه بضرورة الوقوف إلى جانب أبناء وبنات شعبنا، وتعزيزاً لإمكانيات وزارة الصحة في مواجهة الجائحة. ويتزامن هذا التبرع مع تزايد عدد الإصابات بالفيروس في مختلف المحافظات ودرجات المخاطرة للمواطنين من الإصابة بالفيروس وارتفاع نسبة الإشغال في المستشفيات الحكومية والخاصة بفعل الجائحة. كما سيتم استخدام هذه السيارات في نقل الكوادر الطبية

التي تعالج وتتابع الحالات التي تمكث في بيوتها وتحتاج رعاية صحية، وبالتالي تخفيف الضغط على المشافي.

مجموعة بنك فلسطين توقع اتفاقية مع شركة الاتصالات الخلوية الفلسطينية جوال و«Jawwal Pay» للتعاون الإستراتيجي

وقعت مجموعة بنك فلسطين ممثلة بـ (بنك فلسطين، والبنك الإسلامي العربي، وشركة PalPay) اتفاقيات تعاون وشراكة استراتيجية مع شركة الإتصالات الخلوية الفلسطينية «جوال» والشركة الوطنية للدفع الالكتروني "Jawwal Pay". وتهدف الاتفاقيات الموقعة إلى تطوير آليات دفع وسداد إلكتروني للمشتركين والعملاء من كلا الجانبين. وتمكين مشتركي المحفظة الالكترونية Jawwal Pay لشحن المحفظة عن طريق القنوات الإلكترونية للبنوك المستخدمة لخدمات PalPay. وجرى توقيع الاتفاقية في مقر شركة جوال بمحافظة رام الله في مدينة البيرة، بحضور كل من السيد عبد المجيد ملحم مدير عام شركة جوال، والسيد محمود الشوا مدير عام بنك فلسطين، والسيد ابراهيم خماش مدير عام شركة Jawwal Pay والسيد معاوية القواسمي مدير عام شركة PalPay وبحضور عدد من المسؤولين من كلا الجانبين.

وبموجب الاتفاقية بين مجموعة بنك فلسطين وشركة Jawwal Pay للدفع الإلكتروني، سيستطيع عملاء مجموعة بنك فلسطين شحن محفظتهم الإلكترونية Jawwal Pay من خلال القنوات الإلكترونية التي توفرها المجموعة، كما ستسهل على التجار معاملاتهم البنكية وإدارة حساباتهم في كل ما يتعلق بالمحفظة.

كما سيسمح لمشتركي جوال بعمليات شحن أرصدة جوالاتهم من خلال المحفظة الإلكترونية التابعة لشركة PalPay، فيما ستتعاون الأطراف مستقبلاً لتطوير خدمات تمكن مستخدمي تطبيقاتهم من استخدام المحافظ الإلكترونية، وتحويل مبالغ مالية من شخص إلى آخر باستخدام أجهزة الموبايل، ودفع فواتيرهم المختلفة.

بنك فلسطين يطلق أكبر حملة على برنامج حسابات التوفير بجوائز يومية وأسبوعية وشهرية

بمناسبة احتفالات البنك بمرور 60 عاماً على تأسيسه، وانسجاماً مع سعيه الدائم للتميز بمكافأة عملائه بأرقى السبل وبأفضل الجوائز، وتعزيزاً لرضاهم لما يقدمه البنك من خدمات تسهل حياتهم وتلبي احتياجاتهم. أعلن بنك فلسطين عن إطلاقه أكبر حملة على برنامج حسابات التوفير في فلسطين بجوائز يومية وأسبوعية وشهرية وجوائز كبرى عددها اثنتان بقيمة ربع مليون دولار لكل منها. وتسعى الحملة الجديدة إلى تشجيع العملاء والمواطنين على مشاركة البنك باحتفالاته بستين عاماً على تأسيسه عبر فتح حسابات توفير وتغذية حساباتهم والدخول في السحب على الجوائز تحت عنوان «1960.. سوا بنحتفل، سوا بنوفر، وسوا بنربح. وتمنح الحملة المدخرين لدى بنك فلسطين فرصة الدخول في السحب يومياً على جائزة بقيمة 1,000 دولار وأسبوعياً على جائزة بقيمة 9,000 وشهرياً بقيمة 60,000 دولار، فيما سيتم السحب على جائزتين كبريين بقيمة 250,000 دولار لكل واحدة منها يتم السحب عليها نهاية شهر حزيران، وكانون الأول من العام الجاري اي ما يعادل جائزة كبرى لكل ستة شهور.

محافظ سلطة النقد الجديد ونائبه يؤديان اليمين القانونية أمام سيادة الرئيس

أدى د.فراس ملحم اليمين القانونية، أمام سيادة الرئيس محمود عباس، محافظاً لسلطة النقد الفلسطينية، كما أدى السيد محمد مناصرة اليمين القانونية نائباً لمحافظ سلطة النقد.

وقد بارك سيادة الرئيس لمحافظ سلطة النقد ونائبه منصبهما الجديد، متمنياً لهما التوفيق في أعمالهما في إدارة سلطة النقد والقطاع المصرفي.

من جهته، قدم المحافظ شكره للثقة الكبيرة التي أولاه إياها السيد الرئيس بتعيينه محافظاً لسلطة النقد، كما أبدى امتنانه لتنسيب ودعم دولة رئيس الوزراء له، مؤكداً على المضي قدماً بتحقيق المزيد من الإنجازات شاكراً لمعالي المحافظ عزام الشوا والمحافظين السابقين على ما قدموه.

سلطة النقد تعلن عن تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية أنها بدأت في تشغيل نظام المقاصة الإلكترونية بعد أن تم الانتهاء من كافة الإجراءات والترتيبات والفحوصات اللازمة، والتأكد من جاهزية النظام المصرفي لهذا التحول.

فمن خلال أنظمة وواجهات خاصة والربط عبر شبكات محلية آمنة، سيتم تبادل صور الشيكات ومعلوماتها إلكترونياً، وذلك كبديل عن تبادل أصل الشيكات الورقية، لأغراض تنفيذ عملية التقاص ما بين المصارف العاملة في فلسطين، وتحصيلها لصالح المواطنين.

وقال المحافظ د.فراس ملحم، إن نظام المقاصة الإلكترونية، يأتي في إطار سعي سلطة النقد المستمر لتطوير البنية التحتية للنظام المصرفي عبر استحداث العديد من الأنظمة والبرامج والخدمات المصرفية، والانتقال إلى بيئة عمل إلكترونية متطورة وآمنة، وبالانتقال للنظام الجديد ستزداد سرعة دوران الأموال والسيولة النقدية في الاقتصاد المحلي، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني والمصارف والمواطن على حد سواء، وسيؤدي تخفيض فترة التقاص بشكل تدريجي لتصل إلى يوم عمل "T + 1" أو أقل، إلى خفض فترة الأموال العائمة.

سلطة النقد تعلن عن تشكيل الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية

أعلنت سلطة النقد الفلسطينية عن تشكيل الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية، والذي يهدف إلى طرح ومناقشة القضايا ذات العلاقة بقطاع التكنولوجيا المالية، وآليات الاستفادة من الحلول التكنولوجية ودعم الرياديين وأصحاب الأفكار الابتكارية والشركات الناشئة. وذلك عقب لقاء المحافظ د.فراس ملحم، مجموعة مختصة من العاملين في منظومة الإبداع والريادة التكنولوجية، ضمت ممثلين عن حاضنات ومسرّعات الأعمال ومراكز الابتكار التكنولوجية، وذلك بحضور المدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي السيد إياد زيتاوي، والموظفين ذوي العلاقة من سلطة النقد، وأكد المحافظ خلال اللقاء، أن تشكيل هذا الهيكل الاستشاري المختص يأتي انسجاماً مع رؤية سلطة النقد الهادفة إلى تطوير ودعم قطاع التكنولوجيا المالية وتعزيز التحول الرقمي وتعزيز البنية التحتية لأنظمة الدفع في فلسطين.

يشار إلى أن "الفريق الاستشاري للتكنولوجيا المالية Fintech Task Force" يضم كلاً من المؤسسات التالية: Intersect, DECprojects, FlowAccelerator, Leaders, Palestine Techno Park, Gaza Sky geeks, Ibtikar Fund, Fikra, Arab Bank Fintech Bootcamp, Momentum labs

انبثق عنه تشكيل لجنة عمل فرعية لوضع الإطار العام لإنشاء بيئة تنظيمية تجريبية لبرنامج التكنولوجيا المالية Regulatory FinTech Sandbox.

محافظ سلطة النقد: إنشاء الشركة الفلسطينية المراسلة لتسهيل تنفيذ المعاملات المالية

صرح محافظ سلطة النقد د.فراس ملحم أن الهدف من إنشاء الشركة الفلسطينية المراسلة هو تسهيل تنفيذ المعاملات المالية والمصرفية مع الجانب الإسرائيلي، وذلك بإتمام إجراءات تسديد أثمان المشتريات والمبيعات وإجراء التحويلات النقدية، مما سيسهم في تسريع الدورة الاقتصادية.

وأوضح ملحم بأن سلطة النقد تعمل منذ ما يزيد عن عامين على وضع حلول لتنفيذ المعاملات المالية والمصرفية مع الجانب الإسرائيلي، فقد تم مؤخراً تقديم طلب إلى مجلس الوزراء للموافقة على تأسيس الشركة الفلسطينية المراسلة لتقوم بهذا الدور، والذي صادق على تأسيس الشركة.

توقيع اتفاقية بين سلطة النقد وهيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز دور المرأة اقتصادياً

وقعت سلطة النقد الفلسطينية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، مذكرة تفاهم تهدف إلى تعزيز التعاون في جهود تحقيق الشمول المالي للمرأة وتمكينها اقتصاديا وتسهيل وصولها إلى مصادر التمويل المختلفة وتعزيز دورها في الاقتصاد الوطني الفلسطيني.

ووفقاً للمذكرة، سيعمل الطرفان على تعزيز حصول النساء على دخل مستدام وعمل لائق واستقلالية اقتصادية من خلال سياسات وطنية تسهم في تحسين ظروف العمل والوصول إلى فرص اقتصادية أفضل للنساء في فلسطين. كما سيعمل الطرفان -وفقا للمذكرة-على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على الصعيد الوطني من خلال تعزيز القدرات التقنية في سلطة النقد لتكون قادرة على تطوير وتبني سياسات مستجيبة للنوع الاجتماعي وأدوات وخدمات وإجراءات من شأنها تعزيز الاندماج والقيادة.

وخلال اجتماع الكتروني لإطلاق التعاون ضمن الاتفاقية، قال محافظ سلطة النقد د.فراس ملحم إن سلطة النقد لديها اهتمام عالي المستوى بمناصرة قضايا المرأة والنوع الاجتماعي، مشيراً إلى أنها عقدت المؤتمر المصرفي الفلسطيني الدولي 2017 تحت عنوان تمكين المرأة مصرفياً، لتحشيد وتفعيل وتطوير تضافر جهود الأطراف المشاركة في خلق بيئة مواتية كمتطلب لتمكين المرأة مصرفياً ومالياً، وأضاف أن سلطة النقد تعاونت بشكل وثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عملية التدقيق التشاركي، وهي ملتزمة بمخرجاتها.

جمعية البنوك توقع اتفاقية لتطوير خطة استراتيجية ثلاثية

وقعت جمعية البنوك ممثلة بالمدير العام بشار ياسين اتفاقية لتطوير خطة استراتيجية ثلاثية مع شركة دايمنشنز للاستشارات ممثلة بالمدير التنفيذي فراس زغل بتاريخ 2021/03/02 في مقر الجمعية، بهدف تنفيذ عملية التخطيط الاستراتيجي للجمعية وصياغة خطة عمل للسنوات 2021 – 2024.

وأشار السيد بشار ياسين إلى أن الخطوة الأولى للتخطيط الاستراتيجي ستبدأ قريباً وستتضمن إجراء مقابلات مع رؤساء مجالس الإدارة والمدراء العامين/ الإقليميين للبنوك لمعرفة تطلعاتهم حول الدور الذي يجب أن تلعبه الجمعية خلال السنوات المقبلة.

وأكد ياسين أن الجمعية تسعى إلى تطوير أساليب أداء الخدمات المصرفية وتحديثها، بالإضافة إلى ترسيخ مفاهيم العمل المصرفي وأعرافه واتباع نظم وإجراءات موحدة لهذه الغاية كما ترى الجمعية في نفسها بأنها حلقة الوصل بين البنوك العاملة في فلسطين وبين المجتمع الفلسطيني وبخاصة المؤسسات الاقتصادية بمختلف مستوياتها، من خلال رفد البنوك بالتوجهات العامة للمؤسسات كافة والعمل على تلبية احتياجاتها لتحقيق التنمية المستدامة المطلوبة.

مجلس إدارة جمعية البنوك يناقش عدداً من المواضيع التنظيمية الخاصة بعمل الجمعية

عقد مجلس إدارة جمعية البنوك اجتماعه رقم (2021/01) بتاريخ 2021/01/18 في مقر الإدارة العامة للبنك الإسلامي الفلسطيني، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدد من المواضيع المتعلقة بعمل الجمعية منها تطوير الصفحة الإلكترونية، وعملية التخطط الاستراتيجي للجمعية، وغيرها من المواضيع التنظيمية.

مجلس إدارة جمعية البنوك يعتمد خطة عمل والموازنة التقديرية لسنة 2021

عقد مجلس إدارة جمعية البنوك اجتماعه رقم (2021/02) بتاريخ 2021/02/21 في مقر الإدارة العامة للبنك الإسلامي الفلسطيني، وتم خلال الاجتماع مناقشة اعتماد التقرير الإداري والبيانات المالية المدققة لسنة 2020، بالإضافة إلى اعتماد خطة عمل والموازنة التقديرية لعام 2021، وتمت الموافقة على إعادة العمل مع الشركة المنفذة لعملية التخطيط الاستراتيجية، والموافقة على طلب مؤسسة فجر القدس بالمساهمة في تمويل برنامج آليات التمكين الاقتصادي للمقدسيين، وعدد من المواضيع التنظيمية الأخرى.

مجلس إدارة جمعية البنوك يناقش مع محافظ سلطة النقد عدة مواضيع تهم القطاع المصرفي

عقد مجلس إدارة جمعية البنوك اجتماعاً مع معالي محافظ سلطة النقد بتاريخ 2021/02/09 في مقر سلطة النقد وبحضور نائب المحافظ والمدير التنفيذي لمجموعة الاستقرار المالي ومدير عام جمعية البنوك؛ لمناقشة عدد من المواضيع التي تهم القطاع المصرفي، ومن هذه المواضيع موضوع مقاصة الشيكات مع الجانب الاسرائيلي، وبرنامج استدامة، ومصدات رأس المال وكفاية رأس المال وفق تعليمات بازل 3، والتطورات الخاصة بـ LIBOR والأمور المرتبطة بها، كما تم الاتفاق على أن يتم عقد هذه اللقاءات بشكل دوري لنقاش القضايا التي تخص القطاع المصرفي مع السلطة الرقابية.

جمعية البنوك تشارك في عضوية اللجنة الاستشارية الخاصة بإحصاءات العلم والتكنولوجيا 2021

بصفتها ممثلاً عن القطاع المصرفي الفلسطيني شاركت الجمعية في عضوية اللجنة الاستشارية الخاصة بإحصاءات العلم والتكنولوجيا 2021، المشكلة من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بحيث تتولى هذه اللجنة تقديم الاستشارة والمراجعة لأدوات ومنهجيات ونطاق الإحصاءات الخاصة بالعلم والتكنولوجيا بما يتوافق مع الاحتياجات الوطنية والخصوصية الفلسطينية، ويتواكب مع التغييرات العالمية المتسارعة في التكنولوجيا ورصدها والإيفاء بالتزامات أجندة التنمية المستدامة 2030.

مناقشة طلب القطاع المصرفي تعديل تطبيق تعليمات سلطة النقد بشأن التوظيفات الخارجية

عقدت جمعية البنوك اجتماعاً لممثلي البنوك العاملة في فلسطين بتاريخ 2021/01/26 في مقر الجمعية، وذلك لمناقشة تعليمات سلطة النقد الفلسطينية رقم 2020/01 بشأن «التوظيفات الخارجية» حيث اتفق الحضور على أهمية إعادة النظر في بعض البنود والمواد الواردة في التعليمات لتتوافق مع التحديات التي تواجهها البنوك في ظل الأدوات الاستثمارية المتاحة، وخلال الاجتماع تم وضع الملاحظات والتوصيات على هذه التعليمات وتم التواصل مع سلطة النقد بخصوصها لدراستها والأخذ بها بما لا يتعارض مع القوانين والأنظمة والتعليمات.

جمعية البنوك في فلسطين
Association of Banks in Palestine

مصرف الصفا
SAFA BANK
على الأصول
خدمات مصرفية إسلامية متطورة
جوائز حسابات التوفير
عَ قد محبتكم ضاعفنا جوائزكم
جوائز كبرى
2 X 150,000 شيقل
وكل يوم جائزة بقيمة
5,000 شيقل
خاضع لشروط وأحكام المصرف
Safabank
www.safabank.ps
الرقم المجاني 1800 566 666

EALB
EGYPTIAN ARAB LAND BANK
البنك العقاري المصري العربي

رفيقتك بالسفر

نغير ◂◂ نبتكر
INNOVATION ▸▸ CHANGE

www.ealb.ps

مـــقـــالات

اتجاهات صناعة التكنولوجيا المالية في ظل جائحة كورونا فايروس

د. محمد كمال أبو عمشة*

التكنولوجيا المالية FinTech– هي استخدام التكنولوجيا لتقديم خدمات مالية جديدة ومبتكرة - لديها القدرة على إفادة المتعاملين من خلال منحهم السيطرة على مواردهم المالية في الوقت المناسب. تؤثر هذه الخدمات المبتكرة على ميزانية المتعاملين بأكملها من خلال أشكال جديدة للمدفوعات والإقراض وخدمات إدارة الاستثمار.

مع زيادة الاستثمارات في شركات التكنولوجيا المالية بجميع أنحاء العالم، نمت قيمة المبالغ الإجمالية للصفقات من 46 مليار دولار أمريكي في عام 2014 إلى 120 مليار دولار أمريكي في عام 2018. وزاد عدد الصفقات من 1556 إلى 2590 خلال الفترة الزمنية نفسها، في حين أنه من المتوقع أن تؤدي الابتكارات المالية إلى تراجع في الصناعية المالية التقليدية.

في غضون ذلك، بقيت تكلفة الوحدة للوساطة المالية ثابتة (حوالي 2%) على مدار الـ 130 عامًا الماضية، ما يشير إلى أن المتعاملين لم يستفيدوا من التقدم في تقنيات المعلومات خلال القرن الماضي، سيكون من مصلحة كل من صانعي السياسات والأكاديميين معرفة ما إذا كانت هذه المرة مختلفة.

كم هي قيمة صناعة التكنولوجيا المالية؟

من المتوقع أن يصل سوق الخدمات المالية العالمي إلى 26.5 تريليون دولار أمريكي بحلول عام 2022. وتبلغ قيمة الحصة السوقية للتكنولوجيا المالية لـ 48 شركة للتكنولوجيا المالية أكثر من 187 مليار دولار أمريكي، وتشكل 1 % من الصناعة المالية العالمية لعام 2019. وقد وصلت استثمارات التكنولوجيا المالية إلى 55.3 مليار دولار في عام 2019. ووفقًا لهذا الرقم، ساهمت الصين بإجمالي 25.5 مليار دولار منها، حيث إن أكثر من نصفها (14 مليار

دولار) من مجموعة علي بابا، المعروفة بخدمة الدفع عبر الهاتف المحمول Alipay. في النصف الأول من عام 2020، وصل الاستثمار العالمي في التكنولوجيا المالية إلى 1221 صفقة أو ما مجموعه 26.5 مليار دولار. تم ترحيل العديد من الصفقات من عام 2019 نتيجة لوباء COVID-19، حيث سيتعرض حوالي 28% من الخدمات المصرفية وخدمات الدفع لخطر الانقطاع بسبب نماذج الأعمال الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا المالية. كما أن 22% من الشركات في قطاع التأمين وإدارة الأصول والثروة معرضة لخطر الاضطراب بسبب نماذج الأعمال الجديدة التي أحدثتها التكنولوجيا المالية. كما تحقق الشركات التي تستخدم أتمتة العمليات الآلية للمهام المصرفية عائدًا على الاستثمار بنسبة 100% في غضون ثلاثة إلى ثمانية أشهر.

ما مقدار نمو صناعة التكنولوجيا المالية؟

من المتوقع أن ينمو سوق التكنولوجيا المالية العالمية بمعدل سنوي يبلغ 23.58% من 2021 إلى 2025، فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي الذي هو أحد التقنيات الرائدة في سوق التكنولوجيا المالية، حيث بلغت حصته السوقية 38.25 % في عام 2019، فتقنية Blockchain والتكنولوجيا التنظيمية (regtech) تعدان من القطاعات الأسرع نمًوا في صناعة التكنولوجيا المالية اذ بلغت قيمة Blockchain 75 – 70) مليون دولار) في عام 2018 ، بمعدل نمو سنوي قد يصل إلى 50% في السنوات الست المقبلة. هذا يضع تقنية Blockchain على المسار الصحيح لتصل قيمتها إلى 20 مليار دولار بحلول عام 2024. كما يمكن لـ Blockchain خفض تكاليف التكنولوجيا التنظيمية بما يصل إلى 4.6 مليار دولار سنويًا. وتقدر شركة Regtech بقيمة 120 مليار دولار في عام 2020 بمعدل نمو سنوي قدره 52.8 %، وتبلغ قيمة الإقراض الرقمي، وهو جزء آخر من التكنولوجيا المالية، نحو 43 مليار دولار في عام 2018 ومن المتوقع أن يرتفع إلى 567 مليار دولار في عام 2026 بمعدل نمو سنوي 26.6%. في استطلاع للرأي، قال 56% من المشاركين إنهم يدركون أهمية تقنيات Blockchain، فيما قال 57% منهم إنهم غير متأكدين من كيفية الاستجابة لتقنيات Blockchain.

حصة سوق التكنولوجيا المالية حسب إحصائيات المناطق

تُظهر أبحاث سوق التكنولوجيا المالية أن استثمار رأس المال ينمو عامًا بعد عام، لكن المستثمرين أصبحوا أكثر انتقائية مع نضوج الصناعة. منذ عام 2018 طرأ تراجع طفيف على تمويل شركات التكنولوجيا المالية خاصة في مجالات التمويل الشخصي والمدفوعات والمصارف والإقراض وقطاعات التأمين. هناك شركات نشطة للغاية في التمويل مثل JPMorgan & Chase Co و Goldman Sachs و Citigroup، لكن مستثمرين آخرين أصبحوا يتطلعون إلى ضخ أموالهم في حلول التكنولوجيا المالية الناشئة مثل أتمتة العمليات الروبوتية والذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي. وستبلغ صناعة التعلم الآلي مع حلول عام 2025 نحو 80 مليون دولار وفقا لبعض الدراسات.

وبحلول عام 2021، بلغ عدد الشركات شركة الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في الأمريكتين 8775 شركة. بينما كان قد بلغ عدد الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في آسيا والمحيط الهادئ 4765 في عام 2020، فيما بلغ مجموع الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا 7835 شركة في العام نفسه، وفي الولايات المتحدة وكندا، يعتبر الدفع الرقمي أكبر شريحة في مجال التكنولوجيا المالية، حيث بلغت قيمتها أكثر من 1.2 تريليون دولار في عام 2021.

ووفقا لاستطلاع للرأي يعتقد 60% من الاتحادات الائتمانية و49% من البنوك في الولايات المتحدة أن الشراكات التكنولوجيا المالية مهمة. يوضح تقرير سوق التكنولوجيا المالية في آسيا، ولا سيما الصين والهند، أن المنطقة لديها أسرع نمو في تبني المستهلك للتكنولوجيا المالية. ففي الربع الثاني من عام 2019،

كان لدى الهند 23 صفقة رأسمالية تمثل 350 مليون دولار بينما كان لدى الصين ثماني صفقات فقط، تبلغ قيمتها 375 مليون دولار. إذ تبنت 61% من الشركات الصينية الصغيرة والمتوسطة خدمة تكنولوجيا مالية واحدة على الأقل.

وبحلول عام 2024، سيشكل كل من الصين والولايات المتحدة أكثر من 61% من قيمة معاملات التكنولوجيا المالية العالمية، حيث تتبنى 23% فقط من الشركات الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة منصات التكنولوجيا المالية. تتمتع مناطق آسيا والمحيط الهادئ بحصة سوقية للإقراض التكنولوجي تبلغ 40% من مجمل شركات الاقراض التكنولوجي في العالم في عام 2021، فقد بلغت قيمة عمليات الائتمان للتكنولوجيا المالية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ باستثناء الصين 1.76 مليار دولار. وتأتي أمريكا الشمالية في المرتبة التالية بنسبة 28% وأوروبا بنسبة 27.7% وبقية العالم بنسبة أقل من 5%. ولهذا لم يعد النقد هو السمة المتعامل فيها في الصين، مع انخفاض عمليات السحب النقدي من أجهزة الصراف الآلي في عام 2017.

ما هي أمثلة شركات التكنولوجيا المالية؟

شركة PayPal هي واحدة من أشهر شركات التكنولوجيا المالية، حيث بلغ حجم معاملاتها 333.8 مليار دولار في عام 2019، وشركة Venmo هي شركة أخرى، وصلت إلى المرتبة الأولى في حجم تعاملتها المالية بقيمة مليار دولار في يناير-كانون الثاني 2016، شركة Stripe هي أكبر شركة للتكنولوجيا المالية في الولايات المتحدة وأحد أكبر منافسي PayPal، حيث تبلغ قيمتها 22.5 مليار دولار. وتهيمن على سوق الدفع عبر الإنترنت في الصين ثلاث خدمات تشكل 66% من جميع المعاملات الرقمية التي تتم في الصين (Alipay و Chinapay و Tenpay) والتي تشكل 29% و 19.5% و17.6% من السوق على التوالي. شركة Ant Financial هي أكبر شركة في مجال التكنولوجيا المالية على مستوى العالم، تقدر قيمتها بنحو 150 مليار دولار في عام 2020.

ما هي منتجات التكنولوجيا المالية؟

في النصف الأول من عام 2019، وصل الدفع الرقمي إلى 4.1 تريليون دولار. وكان السبب الرئيسي لنمو المدفوعات

هـو انفـاق إنفـاق المسـتهلكين عـبر تطبيقـات الأجهـزة المحمولـة، والـتي بلغـت قيمتهـا 106 مليـار دولار في عـام 2018. يشـار إلى أن 75% مـن المسـتهلكين في العـالم اسـتخدموا واحـدة مـن خدمـات التكنولوجيـا المالية عـلى الأقـل للدفـع عـبر الإنترنـت أو باسـتخدام تطبيـق الهاتـف المحمـول.

وأشـار 80% مـن جيـل الألفيـة إلى أنهـم اسـتخدموا هاتفًـا ذكيًـا مـرة واحـدة على الأقل للتسـوق عبر الإنترنت أو لدفـع الفواتـير. ويعتقـد 70% مـن المسـتهلكين الأمريكيـين أن الخدمـات المصرفيـة عبر الهاتـف المحمـول سـتمثل المسـتقبل. كمـا تشـير التقديـرات إلى أن 90% مـن مسـتخدمي الهاتـف المحمـول في جميـع أنحـاء العـالم سـيدفعون دفعـة واحـدة عـلى الأقـل عـبر الهاتـف المحمـول. ووصـل حجـم خدمـات معامـلات الدفـع عـبر الهاتـف المحمـول يوميـا إلى مليـار دولار في المتوسـط.

عـلى صعيـد آخـر، ومنـذ ظهـور كورونـا بـين 42% مـن المسـتهلكين أنهـم اسـتخدموا تطبيقـات الخدمـات المصرفيـة عـبر الهاتـف المحمـول كحـل مـصرفي أسـاسي بديـلا عـن اسـتخدام الحلـول التقليديـة. وفي عـام 2021، تشـير التقديـرات إلى أن شخصًـا واحـدًا مـن كل شخصـين في العـالم سـيتمكن مـن الوصـول إلى الخدمـات المصرفيـة عبر الهاتـف المحمـول. ومـن المتوقـع أن تصـل خدمـة الإقـراض الرقمـي مـع حلـول عـام 2050 إلى نحـو تريليـون دولار.

الخلاصة:

المؤسسـات الماليـة وشركات التكنولوجيـا الماليـة الحاليـة هـي أفضـل وتعـد الأكثـر تطـورا في الوقـت الحـالي، وذلـك لأن التكنولوجيـا أعـادت تعريـف تسـهيل تقـديم الخدمـات الماليـة، فلـم تعـد طـرق التفكـير التقليديـة سـائدة، خاصـة في الاسـتثمارات الماليـة.

مـن ناحيـة أخـرى، لا يـزال عـدد كبـير مـن النـاس يثقـون في البنـوك والخدمـات الماليـة التقليديـة أكـثر مـن البنـوك الجديـدة، حيـث يعتـبرون أن الخدمـات الماليـة التقليديـة المقدمـة لهـم مـن قبـل تلـك البنـوك وخاصـة بعـد الأزمـة الماليـة لعـام 2008 أكـثر أمانًـا مـن التكنولوجيـا الماليـة.

ومـع ذلـك، فـإن الخدمـات الماليـة تقـترب شـيئًا فشـيئًا مـن ثـورة تشـبه العجلـة – حيـث أصبـح التمويـل والتكنولوجيـا لا ينفصـلان، وسـيكون مـن الصعـب للغايـة تخيـل وقـت يكـون فيـه كل منهـما مسـتبعدًا ويتنافـس عـلى المسـاحة نفسـها. أدى الاعتمـاد العالمـي عـلى تكنولوجيـا الهاتـف المحمـول وانتشـار الوصـول إلى الإنترنـت في كل مـكان، والاغـلاق بسـبب جائحـة COVID-19 إلى تبـني التقنيـات - بمـا في ذلـك البيانـات الضخمـة وإنترنـت الأشـياء - لملاءمـة التركيبـة السـكانية العالميـة المتغـيرة، وهـذا صحيـح بالنسـبة للصناعـات الأخـرى كذلـك وليسـت مقصـورة عـلى الأسـواق الماليـة.

*الأسـتاذ المسـاعد في قسـم العلـوم الماليـة والمصرفيـة المحوسـب بكليـة الاقتصـاد والأعمـال- جامعـة فلسـطين التقنيـة - خضـوري

مقالات

دور المـرأة فـي إعـادة إنتـاج الاقتصـاد ا لفلسـطيني

ايمان عاروري*

لا شك بـأن الأزمـة الاقتصاديـة الـتي تسـبب بهـا وبـاء كوفيـد19، تعتـدّ الأشـد وقعـاً وأثـراً عـلى الاقتصـادات الكبرى والناشـئة عـلى حـد سـواء، فمـؤشرات الكسـاد الاقتصـادي العالمـي تجـاوزت 4.4% وهـي الأسـوأ منـذ سـنوات طويلـة، وكلـما طالـت فـترة الإغلاقـات المتشـددة، بسـبب ازديـاد انتشـار العـدوى، توسـعت الأزمـة وأصبـح تجاوزهـا أكثـر تعقيـداً، باسـتثناء بعـض القطاعـات الـتي توفـر المـواد الأساسـية، وسـط تراجـع أغلـب القطاعـات الخدماتيـة والإنتاجيـة.

إن البشرية تقف اليوم على عتبة تحول اقتصادي هائل في أنماط الاستهلاك، سيؤدي حتماً إلى نشوء نظام عالمي جديد، وتغيير في موازين القوى التي تتحكم في عجلة الاقتصاد العالمي.

أما فلسطينياً، فالوضع يبدو أكثر تعقيداً في ظل وجود الاحتلال الاسرائيلي. فتبعية الاقتصاد الريعي، وعدم التحكم في أدوات الإنتاج والنمو، بسبب ما يفرضه المحتل الاسرائيلي من قيود صارمة على الحريات الاقتصادية وحركة المواطنين بما فيها السيطرة الكاملة على الحدود والمعابر، مما يجعل من قدرة الاقتصاد على التكيف والتحمل أكثر صعوبة، الأمر الذي يحتمّ ضرورة إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، وهذا يتطلب أفكاراً إبداعية خلاقة.

إن اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر يعطيه مجالاً وفرصة للتحرر من كثير من القيود المفروضة عليه، إذ تشكل هذه المشاريع نحو 90% من حجم الاقتصاد الفلسطيني.

جزء كبير من هذه المشاريع قادتها نساء، وهذا يجسد الدور الكبير الذي تقوم به المرأة الفلسطينية في الاقتصاد الفلسطيني، إذ تتجلى أهمية هذه المشاريع في رفد الاقتصاد المحلي بالمواد الأساسية، حيث راكمت المرأة من تجربتها في إدارة المشاريع العائلية الصغيرة حالة اقتصادية أولية يمكن البناء عليها لتطوير اقتصاد محلي يسد الحاجات الأساسية بأدوات إنتاج منخفضة التكاليف نسبياً.

تجدرالإشارة هنا إلى أن لمشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني بكافة قطاعاته كان له الدور الكبير في تحسين المستوى الاقتصادي للعائلة الفلسطينية في الظروف الراهنة، وخصوصاً في القطاع العام وهو النسبة الأكبر لتركيبة العمالة بفلسطين.

وأخيراً، يجب التنويه إلى أنه من تجارب الانهيارات الاقتصادية يولد الابتكار والتكيف، فهما العنوانان الأساسيان اللذان ساهما في تحديد مدى نجاح الدول في تخطي الأزمات وذلك بتحقيق النجاح الذاتي وصولاً إلى حقبة جديدة تكون معها الأفكار الابداعية والقدرات الخلاقة رافعة للاستمرار والوجود.

*البنك العقاري المصري العربي

إدارة الأزمات في القطاع المصرفي الفلسطيني

محمد شامل عبد الهادي*

بعد مرور عام على جائحة كورونا والتي تسبب بأكبر الأزمات الصحية والاقتصادية للعالم بأسره، وتركت أثاراً سلبية على سائر القطاعات الاقتصادية بما فيها القطاع المصرفي الذي وقف في وجه الجائحة، مستفيداً من الدروس والعبر التي يمكن أن تشكل له دليل عمل لأية أزمات شبيهة مستقبلاً.

نستند في هذا المقال على بعض المؤشرات والدلالات الرقمية التي صدرت من سلطة النقد الفلسطينية والتي أظهرت تجاوز الحد الأدنى لكفاية رأس المال حسب آخر تعليمات صادرة عن سلطة النقد، حيث وصلت إلى 15.7% والحد الأدنى هو 13% أو من خلال نمو اجمالي التسهيلات الائتمانية بنسبة 12 %، بينما نمت ودائع العملاء بنسبة 13.09% وهذا ما يدل على ثقة المواطن ويقينه باستقرار القطاع المصرفي الفلسطيني ومتانته.

وإن سألنا أنفسنا ماهي الأسباب التي ساهمت بشكل كبير لتظهر هذه الأرقام والنسب بهذه الحلة غير المتوقعه على عكس ما هو عليه الحال في معظم بلدان العالم، نلمس حسن التعامل في إدارة الأزمات، فقد استطاعت سلطة النقد اصدار تعليمات للبنوك بتأجيل أقساط جميع المقترضين لديها لمدة 4 شهور ما ساهم في توفير السيولة النقدية، وضمان استمرار دوران العجله الاقتصادية، وتقديم تسهيلات لقطاعات اقتصادية حيوية، إذ استحوذ القطاع الخاص على 78% من حجم التسهيلات المصرفية المقدمة، فقد شكلت التسهيلات الممنوحة لقطاع العقارات والإنشاء 18% من حجم التسهيلات الممنوحة، وقطاع التجارة العامة 15%، وقطاع الخدمات (الصحة والتعليم والاتصالات وأصحاب المهن) 11.2 %، وتمويل السلع الاستهلاكية وقروض تحسين السكن 13.8%، وقطاع الصناعة والتعدين4.7 %، والأراضي 3.2 %، وقطاع الزراعة والثروة الحيوانية 1.5 %، والقطاع

السياحي 0.9%، والنقل والمواصلات 0.3%، وتمويل الاستثمار بالأسهم والأدوات المالية 0.4%، وقروض تمويل شراء السيارات 4% ، بالإضافة إلى إطلاق برنامج استدامة لدعم المشاريع الصغيرة والذي ساهم في الحفاظ على ديمومة عمل حوالي 11 ألف موظف وعامل.

وفي الإطار ذاته، لعبت البنوك العاملة في فلسطين دوراً كبيراً في دعم مسيرة العجلة الاقتصادية منذ بداية الجائحة، سواء بالالتزام بالتعليمات والإرشادات الصادرة عن سلطة النقد، أو من خلال توزيع خطط الطوارئ بشكل احترافي بما يضمن سلامة المواطن والموظف في آن واحد .

فقد مكن التزام العاملين في الجهاز المصرفي بإجراءات السلامة العامة من ضمان استمرار الخدمات رغم الخطورة التي لازمت هؤلاء العاملين أسوة بالخطورة التي رافقت العاملين في القطاع الصحي.

وبالرغم من ذلك، نجح القطاع المصرفي في تقديم أفضل الخدمات سواء من خلال الفروع، أو من خلال القنوات الإلكترونية، أو من خلال طرح برامج ومنتجات تلبي حاجة العملاء وتساعدهم على إدارة الأزمة التي تسبب بها بوجه خاص تأخر الرواتب بالقطاع الحكومي.

إن تجربة القطاع المصرفي خلال الجائحة أكسبته كثيراً من التجارب والخبرات اللازمة لكيفية التعامل مع الأزمات الشبيهة مستقبلاً بما يضمن استمرار هذا الجهاز بالعمل حتى في أصعب الظروف.

*مدير مبيعات وخدمات فرع رفيديا - بنك الأردن

التحول الرقمي في القطاع المصرفي الفلسطيني

يزن درويش*

في عصر التكنولوجيا والتقنيات يُعدّ التحول الرقمي من أهم التحديات الأساسية التي تواجه البنوك العاملة في القطاع المصرفي الفلسطيني لما له من أثر هام في المحافظة على ولاء العملاء الحاليين وكسب العملاء الجدد من جهة، ومواكبة التوجه الجديد لجيل نشأ بين أحضان التطبيقات الذكية وفي طيات صفحات التواصل الاجتماعي من جهة أخرى.

وأدى التطور السريع وازدياد حجم المعلومات وانتشار تكنولوجيا الاتصالات عالميا ومحليا إلى أن تصبح التجارة الدولية أشبه بالمحلية وأن تكون رحلة إلى المريخ أشبه برحلة إلى بغداد، وانتشرت التطبيقات الذكية في شتى مجالات العمل وعلى جميع المستويات بصورة لا غنى عنها لتحقيق التقدم وأداء الأعمال بفعالية وكفاءة، ولا يخفى ما رافق هذا التقدم التكنولوجي من مخاطر و فرص.

وتتسابق البنوك الفلسطينية كغيرها من البنوك العالمية في إعداد خطة لرحلة التحول الرقمي كون هذه الرحلة استراتيجية تحتاج عدة سنوات لتنفيذها ومواءمتها مع العمليات المصرفية كافة ومن يتحرك سريعاً ويتجه للتحول الرقمي اليوم سيحصد فوائد عظيمة غدا لا تجعله متأخراً عن ركب التحول العالمي في الاقتصادات ورفاهية الشعوب. كما ستكسب هذه البنوك التي تقود الثورة الرقمية المزيد من الثقة والاحترام من العملاء ومزيدا من المرونة والسرعة في أداء العمليات المصرفية.

ويعتبر «التحول الرقمي» إطارا مهما لنجاح العمليات المصرفية ويعيد تشكيل الطريقة التي ينظر بها العملاء إلى بنكهم ويتفاعلون ويتواصلون اعتمادا على التقنيات المتاحة دون الحاجة للوصول إلى أقرب فرع بنكي ويمكن أن تكتشف ذلك ببساطة من خلال توجيه سؤال لأحد الطلبة الجامعيين وحتى طلبة المدارس ما هو معيار اختيارك للتعامل مع بنك معين؟ فتكون الاجابة (غالبا عدم الوصول إلى البنك) ولهذا لابد للبنوك أن تعيد النظر في تحديد آليات أكثر تطورا لتقديم الخدمات المصرفية.

ويمكن أن نتعرف على درجة «التحول الرقمي» في القطاع المصرفي الفلسطيني من خلال مقارنته مع نظرائه بدول الاقتصاد المتقدم وحتى الاقتصاد الناشئ حيث يمكنك من خلال تطبيق تابع لبنك معين في دولة متقدمة أن تفتح حساباً بنكياً كاملاً دون الحاجة لزيارة الفرع وطلب قرض أو بطاقة ائتمانية من خلال التطبيق البنكي وكذلك استلامها من خلال صندوق بريدك بحديقة منزلك الأمامية دون زيارة الفرع، وهذا يتوفر على مدار الساعة، وطيلة أيام الاسبوع من خلال آليات تعريف منها أرقام سرية وتوقيع إلكتروني وبصمة الوجه.

ومع تطلع البنوك العاملة في فلسطين إلى تحسين الكفاءة وتقليل الانفاق وتطبيق خدمات جديدة بسرعة ومرونة من جهة، وزيادة حصتها السوقية من جهة أخرى، فإن التحول الرقمي يشكل اليوم تحدياً أما الاستخدام الذكي للتقنية ومدى تأثر ذلك على نشاطاتها اليومية، وسيكون مدى ذكاء البنوك العاملة في فلسطين في بناء وإدارة وتشغيل التكنولوجيا والتقنيات واحداً من أهم العوامل التي تحدد مستقبلها.

ومن التحديات التي تواجهها البنوك العاملة في فلسطين هي رقمنة العمليات المصرفية ما يحتمّ على البنوك الاستثمار في التحول الرقمي بدءاً من استخدام لغة تفاعلية وإيجاد طرق جديدة للتواصل مع العملاء.

ولا يخفى على أحد كيف اختفت شركات عملاقة مثل «كوداك و "نوكيا» لأنها أخفقت في مواكبة التحول الرقمي. وأصبحت الحاجة إلى التحول الرقمي السريع أكثر الحاحا مع ظهور جائحة كورونا، ما فرض تحديات على القطاع المصرفي عالميا ومحليا.

إن المستجدات العصرية تفرض على البنوك مواكبة التقنيات الحديثة في عملياتها المصرفية لتكون أكثر مرونة وسرعة في العمل وقدرة على التنبؤ والتخطيط للمستقبل، وبهذه السمات تتمكن من الابتكار والمواءمة بشكل أسرع لتحقيق النتائج المرجوة من أعمالها والسير نحو النجاح .

*مدير علاقة تجارية وشركات – بنك الاردن

الموظفين في القطاع المصرفي الفلسطيني للعام 2020

توزيع الموظفين - عدد

	التصنيف	العدد	المجموع
المستوى الوظيفي	إدارة عليا	91	7,337
	إدارة وسطى	1,045	
	كادر تنفيذي	5,373	
	مستخدمين	828	
المؤهل العلمي *	دكتوراة	3	6,509
	ماجستير	370	
	بكالوريس	5,452	
	دبلوم	575	
	توجيهي	109	
سنوات الخبرة *	أقل من 5 سنوات	2,789	6,509
	من 5 إلى 10 سنوات	1,534	
	من 10 إلى 15 سنة	1,067	
	من 15 إلى 20 سنة	415	
	أكثر من 20 سنة	704	
العمر *	أقل من 25 سنة	575	6,509
	من 25 إلى 35 سنة	3,410	
	من 35 إلى 45 سنة	1,632	
	من 45 إلى 55 سنة	748	
	أكثر من 55 سنة	144	
التوزيع الجغرافي *	شمال الضفة	1,200	6,509
	وسط الضفة	3,680	
	جنوب الضفة	805	
	قطاع غزة	824	
النوع الاجتماعي *	الذكور	4,143	6,509
	الإناث	2,366	
التصنيف	مصنفين	6,509	7,337
	غير مصنفين	828	
ذوي الاحتياجات الخاصة *	الذكور	14	22
	الإناث	8	
الدوران الوظيفي *	التوظيف	422	422
	الاستقالات والإقالات	405	405

* لا تشمل الموظفين من فئة المستخدمين .

توزيع الموظفين ـ نسبة

المستوى الوظيفي

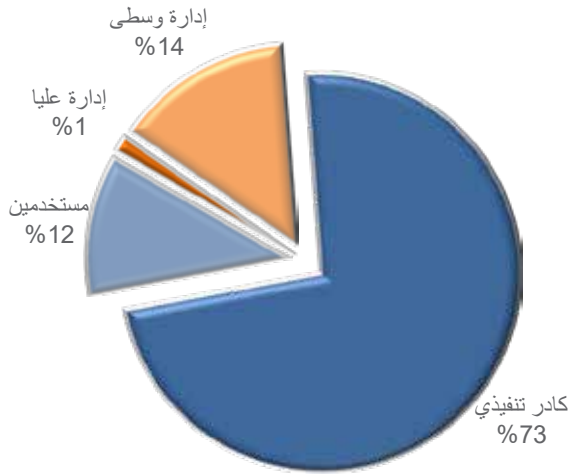

المؤهل العلمي

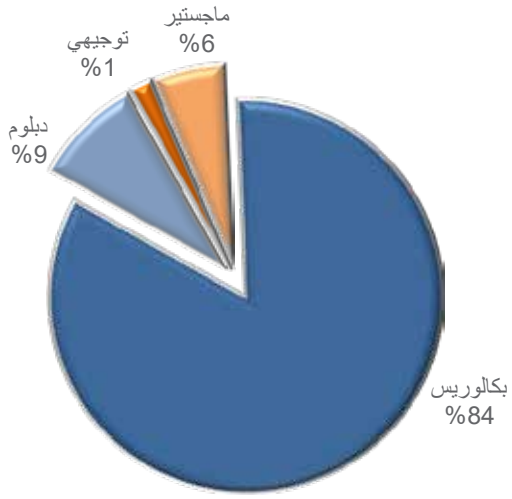

سنوات الخبرة

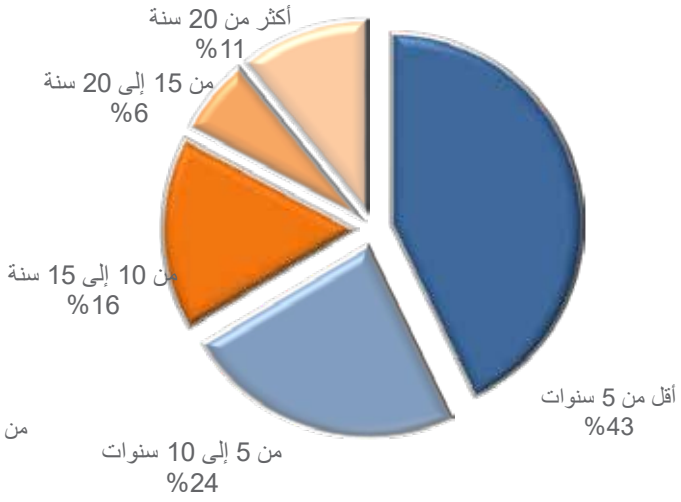

العمر

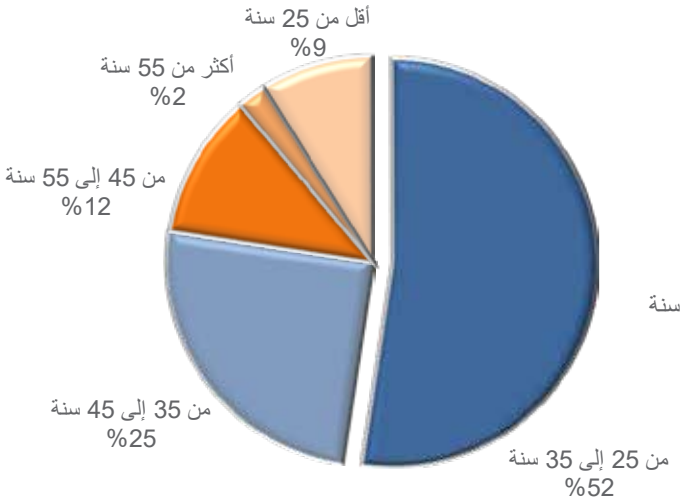

التوزيع الجغرافي

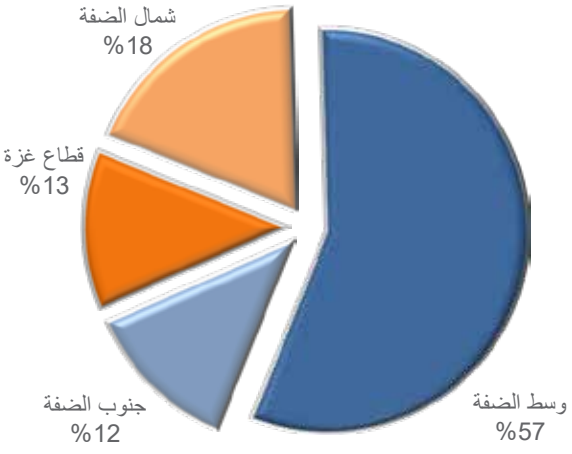

النوع الإجتماعي

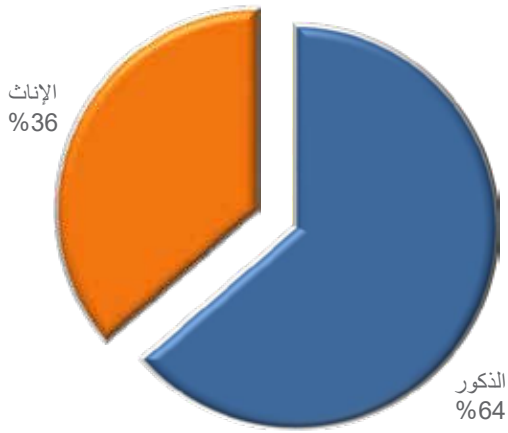

مميزات الرواتب - عدد البنوك

التكرار السنوي للرواتب

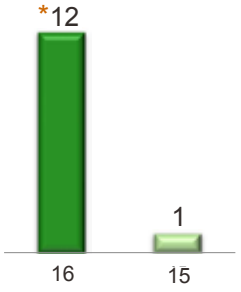

تثبيت سعر الصرف

علاوة غلاء المعيشة

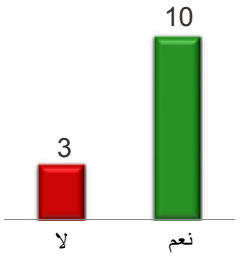

معالجة غلاء المعيشة سنوياً

الزيادة الدورية السنوية

نظام التأمين الصحي

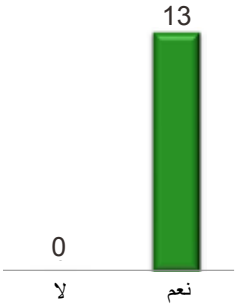

نظام صندوق الإدخار

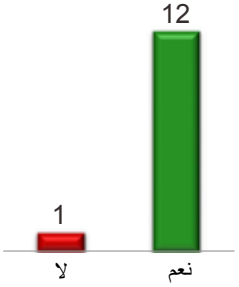

نظام إقراض خاص بالموظفين

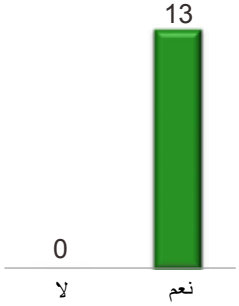

* يشمل راتب 15.5.

مميزات الرواتب - نسبة الموظفين

التكرار السنوي للرواتب

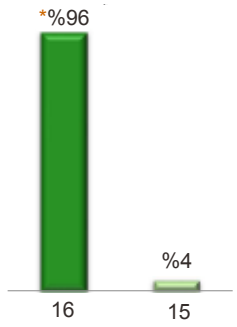

تثبيت سعر الصرف

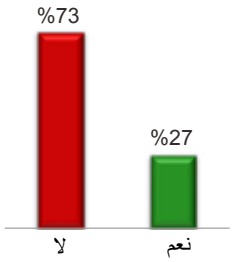

علاوة غلاء المعيشة

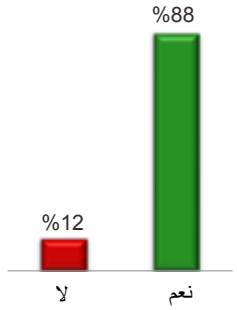

معالجة غلاء المعيشة سنوياً

الزيادة الدورية السنوية

نظام التأمين الصحي

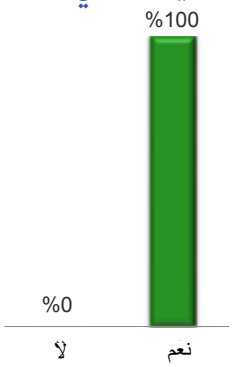

نظام صندوق الإدخار

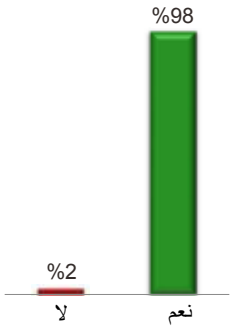

نظام إقراض خاص بالموظفين

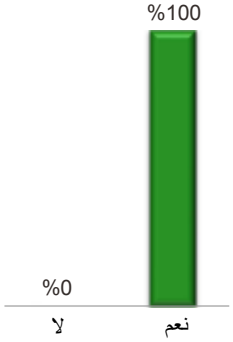

التوزيع الجغرافي لعدد السكان والفروع وأجهزة الصراف الآلي وحجم ودائع العملاء والتسهيلات المباشرة لعام 2020

المنطقة الجغرافية	السكان	الفروع	الصراف الآلي	ودائع العملاء	التسهيلات المباشرة	سكان / فرع	سكان / صراف آلي	ودائع العملاء / فرع	تسهيلات / فرع
نابلس	407,754	46	86	1,989,247,159	1,090,842,441	8,864	4,741	43,244,503	23,713,966
جنين	332,050	30	54	1,056,686,080	368,083,655	11,068	6,149	35,222,869	12,269,455
طولكرم	195,341	21	41	716,843,470	208,623,741	9,302	4,764	34,135,403	9,934,464
قلقيلية	119,042	9	18	287,310,762	106,615,259	13,227	6,613	31,923,418	11,846,140
طوباس	64,507	5	10	120,569,484	51,144,110	12,901	6,451	24,113,897	10,228,822
سلفيت	80,225	10	15	194,286,485	66,672,434	8,023	5,348	19,428,648	6,667,243
شمال الضفة	**1,198,919**	**121**	**224**	**4,364,943,439**	**1,891,981,641**	**9,908**	**5,352**	**36,073,913**	**15,636,212**
رام الله والبيرة	347,818	84	189	5,250,657,071	5,669,870,406	4,141	1,840	62,507,822	67,498,457
القدس	461,666	24	30	1,130,844,590	309,440,689	19,236	15,389	47,118,525	12,893,362
أريحا	52,355	11	17	199,562,620	183,305,448	4,760	3,080	18,142,056	16,664,132
وسط الضفة	**861,839**	**119**	**236**	**6,581,064,282**	**6,162,616,543**	**7,242**	**3,652**	**55,303,061**	**51,786,694**
الخليل	762,541	54	96	1,511,771,549	563,561,121	14,121	7,943	27,995,769	10,436,317
بيت لحم	229,884	27	53	1,250,459,218	565,011,433	8,514	4,337	46,313,304	20,926,349
جنوب الضفة	**992,425**	**81**	**149**	**2,762,230,767**	**1,128,572,554**	**12,252**	**6,661**	**34,101,614**	**13,932,994**
الضفة الغربية	**3,053,183**	**321**	**609**	**13,708,238,488**	**9,183,170,738**	**9,511**	**5,013**	**42,704,793**	**28,608,009**
شمال غزة	403,457	8	24	174,917,403	112,283,791	50,432	16,811	21,864,675	14,035,474
غزة	695,967	26	44	966,276,442	602,167,854	26,768	15,817	37,164,479	23,160,302
دير البلح	294,260	7	6	44,448,442	47,860,443	42,037	49,043	6,349,777	6,837,206
خانيونس	401,582	9	11	163,118,976	72,865,265	44,620	36,507	18,124,331	8,096,141
رفح	252,703	8	9	80,396,326	56,721,327	31,588	28,078	10,049,541	7,090,166
قطاع غزة	**2,047,969**	**58**	**94**	**1,429,157,589**	**891,898,681**	**35,310**	**21,787**	**24,640,648**	**15,377,563**
الإجمالي	**5,101,152**	**379**	**703**	**15,137,396,077**	**10,075,069,419**	**13,460**	**7,256**	**39,940,359**	**26,583,297**

ترتيب المحافظات حسب حجم ودائع العملاء والتسهيلات المباشرة وعدد الفروع وأجهزة الصراف الآلي لعام 2020

حجم ودائع العملاء

المحافظة	ودائع العملاء	الحصة من الإجمالي
رام الله والبيرة	5,250,657,071	%34.7
نابلس	1,989,247,159	%13.1
الخليل	1,511,771,549	%10.0
بيت لحم	1,250,459,218	%8.3
القدس	1,130,844,590	%7.5
جنين	1,056,686,080	%7.0
غزة	966,276,442	%6.4
طولكرم	716,843,470	%4.7
قلقيلية	287,310,762	%1.9
أريحا	199,562,620	%1.3
سلفيت	194,286,485	%1.3
شمال غزة	174,917,403	%1.2
خانيونس	163,118,976	%1.1
طوباس	120,569,484	%0.8
رفح	80,396,326	%0.5
دير البلح	44,448,442	%0.3

حجم التسهيلات المباشرة

المحافظة	التسهيلات المباشرة	الحصة من الإجمالي
رام الله والبيرة	5,669,870,406	%56.3
نابلس	1,090,842,441	%10.8
غزة	602,167,854	%6.0
بيت لحم	565,011,433	%5.6
الخليل	563,561,121	%5.6
جنين	368,083,655	%3.7
القدس	309,440,689	%3.1
طولكرم	208,623,741	%2.1
أريحا	183,305,448	%1.8
شمال غزة	112,283,791	%1.1
قلقيلية	106,615,259	%1.1
خانيونس	72,865,265	%0.7
سلفيت	66,672,434	%0.7
رفح	56,721,327	%0.6
طوباس	51,144,110	%0.5
دير البلح	47,860,443	%0.5

عدد الفروع

المحافظة	الفروع	الحصة من الإجمالي
رام الله والبيرة	84	%22.2
الخليل	54	%14.2
نابلس	46	%12.1
جنين	30	%7.9
بيت لحم	27	%7.1
غزة	26	%6.9
القدس	24	%6.3
طولكرم	21	%5.5
أريحا	11	%2.9
سلفيت	10	%2.6
قلقيلية	9	%2.4
خانيونس	9	%2.4
شمال غزة	8	%2.1
رفح	8	%2.1
دير البلح	7	%1.8
طوباس	5	%1.3

عدد أجهزة الصراف الآلي

المحافظة	الصراف الآلي	الحصة من الإجمالي
رام الله والبيرة	189	%26.9
الخليل	96	%13.7
نابلس	86	%12.2
جنين	54	%7.7
بيت لحم	53	%7.5
غزة	44	%6.3
طولكرم	41	%5.8
القدس	30	%4.3
شمال غزة	24	%3.4
قلقيلية	18	%2.6
أريحا	17	%2.4
سلفيت	15	%2.1
خانيونس	11	%1.6
طوباس	10	%1.4
رفح	9	%1.3
دير البلح	6	%0.9

able to open a complete bank account ,ask for a loan or a credit card, and you will receive it in your mailbox. Moreover, it is available all the time and all days of the week through identification techniques, some are secret numbers, electronic signatures and facial identification.

Although operating banks in Palestine aspire to improve competency, reduce expenditure and apply new services, quickly and flexibly on one hand, and increase its market share on the other hand; Digital Transformation challenges the smart use of technology and its effect on daily activities. One of the most important factors in defining the future is the operating Palestinian banks' intelligence in building, managing and using technology and techniques .

One of the challenges that operating banks in Palestine face is Digitizing banking operations, which makes it imperative for banks to invest in Digital Transformation beginning with using interactive language and discovering new methods in order to communicate with clients. The failure of keeping up with Digital Transformation is the reason why giant companies such as Kodak and Nokia have disappeared. Since Covid-19 pandemic, the need for Digital Transformation became more urgent, which imposed many obstacles on the banking sector globally and locally.

Latest developments have enforced banks to keep up updated with the latest technology in its banking operations, to be more flexible and faster in their workand. Also in its ability in predicting and managing the future. Banks with these acquired features will be able to invent and integrate quickly, in order to achieve aspiring results and march towards success.

Business and Corporate Relationship Manager- Bank of Jordan. *

Article

The Digital Transformation in The Palestinian Banking Sector

Yazan Darwish*

In the age of technology and technicalities, Digital Transformation is considered one of the most important fundamental challenges that operating banks face in the Palestinian banking sector; for its crucial effect in maintaining current clients' loyalty and gaining new ones on one hand, while keeping up with the new march of a generation who grew up in the arms of smart application and social media on the other hand.

The rapid development, the increased information quantity, and the spread of communication technology, globally and locally, resulted in localizing international trade. For example, travelling to Mars became similar to taking a trip to Baghdad. Moreover, smart applications have spread all over work aspects and levels indispensably; achieving progress and performing work effectively and efficiently. However, the risks and chances which accompany this technological development cannot be hidden.

Since the journey of the Digital Transformation is strategical, the Palestinian banks, alike global banks, are racing to establish a plan, which require years to execute and adjust in relation to all banking operations. By transitioning quickly today, many great benefits shall be accomplished tomorrow in moving forward with the global transformation in economics and people's luxury. Also, banks leading this digital revolution will gain more trust and respect from clients, in addition to an increase in flexibility and speed while performing banking operations.

«Digital Transformation» is deemed as a critical frame for successful banking operations, reforming the way clients interact and communicate with their bank based on available technicalities without visiting the nearest bank's branch. That is easily discovered through asking college students, even high school students, how do they choose which bank to deal with? Most answers are "ones they don't need to visit often". Therefore, banks must reconsider more advanced methods in offering banking services.

A comparison between the Palestinian banking sector and countries with developed economy, even emerging economy ones, can identify the Digital Transformation's level in Palestinian banks. In a developed country, via an application, without needing to visit a specific bank's branch, you are

ARTICLE

Authorizing electronic payment companies aims to expand financial services and reduce usingcash

What is the impact of the electronic payment companies authorized by the Monetary Authority on the national strategy for financial inclusion on the one hand, and the banking system on the other hand?

The authorizing of payment services companies comes from the PMA's strategic interest in shifting towards electronic means of payment and financial technology, as they are the most effective solutions in facing political, financial, or health obstacles such as those that passes us these days, and it is imperative that we reduce dealing in cash currency on the one hand, and proceed to strengthen the use of electronic means to implement financial transactions as a main tool to enhance financial inclusion, and the transition to a cashless economy on the other hand. Therefore, authorizing payment services companies and providing electronic payment methods will contribute effectively to the distribution of financial services to wider segments of society in a faster and more efficient manner, at a lower cost, meanwhile increasing the access to financial services for groups that are not financially included.

The payment companies will contribute significantly to compensate the banks 'deficiency to reach all categories of clients and will complement the technological infrastructure of the banks in providing their financial services by offering electronic wallet service, prepaid cards, money transfer, payment of bills, shipping and withdrawal of money from the network of clients scattered in the country.

In addition to the banks' support services represented in paying bills by linking the clients› system of companies and services related to issuing, managing and hosting cards issued by banks.

The Monetary Authority allowed banks to invest in growing Palestinian companies and projects that their aim is stimulating agriculture, alternative energy and technology sectors.

سلطة النقد الفلسطينية
PALESTINE MONETARY AUTHORITY

compared to 17% in 2019, which mainly resulted from the clearance crisis with the Israeli side, the decrease in the size of aid and external support, and the high governmental expenses to face the repercussions of the Covid-19 pandemic, but the government›s debt is still within the limits of being able to handle its risks, and it didn't affect the banks 'continued role in funding vital sectors and clients, as for the granted funds to the governmental sector's employees, which formed up to 17% of the total funds in 2020 compared to 18% in 2019.

The Electronic Clearing System

Since the beginning of the year, the PMA started implementing the Electronic Clearing System. What is your evaluation of the mechanism of working with this system during this stage?

The launch of this comes from the PMA's effort to develop the infrastructure of the banking system by introducing updated new financial services , and moving to an advanced and safe electronic working environment that keeps pace with the latest global banking developments in the field of payment and settlement systems, and in a way that contributes to increasing the speed of money turnover in the local economy. Also, reducing floating cash and increasing the trust in the check as a fulfillment tool.

The launch of the Clearing system during this stage is harmonized with the global trend to reduce daily and direct friction between citizens. Automating the work environment of check-clearing systems and banks, including direct entry in accounts and electronic return, will contribute to stopping the manual exchange of check assets through clearance sessions, and replacing them with the exchange of images and checks data through the communication lines that connect banks to the clearance electronic center, which will also enhance the ability to face all the problems facing the clearance process in cases of lockdowns and interruption of communication between the various governorates of the country

It is emphasized that the percentage of bounced checks isn't related in any way to the clearance system, whether it is electronic or manual, but it is related to the existence of a balance in the client's account or not, and from here the citizens who issue checks must ensure that the value of the check is available in their account before the due date by one day, especially as the process has become automated for them.

المقاصة الإلكترونية
تحصيل أسرع

economic implication through the consumption channel, however it will short termed and won't leave an important essence in the local economy structure, thus caused by the Palestinian economic specification, directing credit towards developmental projects and productive sectors will gain its value and importance, especially regarding its big influence on the sustainable economic developmental case compared to facilities granted to consumption and trade during the clear structural imbalance in the economic structure favoring trade and service sectors on productive and developmental sectors. The expected economic revenues in result of the increased consumption based on credit facilities, a big sum of it will be arranged for the states considered the source of imports and the Palestinian economy will lose many benefits. The share of the granted credit facilities to the three vital development activities; agriculture, industry and tourism, from the credit facilities total is relatively low which is lower than 8% during the last five years, in contrast to constructions, trade and services sectors share which increased by 73%, and the services sector seized on the big share of average 30%, after it the constructions and real state sectors of average 21%, preceded by the trade sector of 17%. This distribution harmonizes these sectors' contribution in the local gross to some level, were a major change struck the Palestinian economic combination's structure since 1994 in favor of trade, service and construction sectors on the other productive sectors.

The unprecedented current situation of the Palestinian economy calls for a necessary need to unite all efforts to seek in ways and means to revive the economy and bring it back to the right track of growth and development. And that calls for major focusing on developmental sectors and activities in the economy more than ever.

Amongst PMA vision and strategies in enhancing banks role in the sustainable economic development through investing in growing projects and companies which contribute in the economic growth, creating new job opportunities, encouraging invention, innovation and pilot projects, the PMA decided to allow banks in a Palestinian start-up company its aim to practice agriculture and livestock production activities or information technology which support innovation and invention, an amount of money will be spared equal to the bank's contribution in the company from supervised deposits for mandatory standby requirements.

It is must be noted that the banking sector possesses a high financial solvency and solidity, a high liquidity and capital adequacy ratios that enables it to face risks without affecting its vital role performance and continue granting funds in times of crisis, despite the increase in the granted facilities to the government, which was about 22% of the total funds at the end of year 2020

Over last year, the granted facilities to the government have been constituted about 22% of total facilities.

Since the early beginnings of Covid-19 pandemic spread in Palestine and what followed it of declaring emergency state more than once, a conviction has developed in the PMA in the importance of adopting a set of exceptional and anticipatory procedures and steps, guarantying the safety and persistence of working institutions supervised and directly managed by the authority, also its continuation in providing different financial services for the citizens on one hand, and reducing the damages inflicted on the citizens and on the business sector generally, on the other hand supporting different economic activities and sectors, also preserving its continuity.

For this purpose, PMA has issued a series of instructions to support economic liquidity and providing additional ones to face any urgent commitments; includes supporting banks' need of liquidity, payment of overdue loans, managing the circulation of checks and guiding the credit of productive and working projects in the health department. In addition to bringing extra liquidity to Gaza Strip, helping in providing funding requirements for both private and public sector equally, to support economic activity.

Facilities granted to the governmental sector's employees have constituted about 17% of total facilities.

Furthermore, with launching the viability program, the PMA have intervened directly for the first time through using one of the financial policy's tools to provide extra liquidity in the market to stimulate the economy, for it represents the program's main aim in providing extra funding and liquidity worth of 300 million dollars. In addition to the amount of 25 million dollars offered by the government for damaged medium and small businesses from the pandemic especially ones run by women with easy manageable conditions that don't pass 3% (the lowest loaning expense in Palestine) and during a period that could reach up to 12 months and up to 24 months for tourists' facilities

The motivation of developmental sectors' policy

Some people consider that during the last years the credit facilities were directed to consumption purposes more than contributing it in developmental projects. what is your review on the credit facilities distribution and what is the Monetary Authority's next plan?

It is expected that the credit facilities would have positive economic implications regardless of whether its consumption or developmental, however, it is also expected that the size, depth and time frame of these implications will be grander if given to productive and developmental purposes compared with personal and consumption ones. The first type will have a sustainable implication in economy in terms of job creation and contribution in offering new , also it improves tax receipts and minimizes trade balance deficit, in a way or another it contributes in reducing instability in goods and services prices in local market to some point. The second type in return, holds an immediate direct

Numbers Talk

Some people believe that the banking sector has benefited from Covid-19 pandemic concerning restructuring loans of well over due installments through the emergency period and enforce fees on the restructuring, also enforce fees on bounced checks which are still increasing in few months. Do numbers show that banks truly have benefited from this pandemic?

I believe that is a crucial question, especially that the adopted procedures in facing the economic effects of the pandemic have been welcomed and criticized in the same time. I can state that the instructions of PMA, most them, have contributed in reducing the two crises; Covid-19 and the Clearance effects. banks in Palestine, like others, have been undoubtedly affected by the pandemic. The most obvious proof of that is the highly declined banks' profits, and it is worth mentioning that the PMA's instructions, especially delaying loans installments, have affected badly on the Islamic banks specifically. Moreover, the financial banks' data show that some indicators of the banking sector's performance have been decreased in 2020, especially the ones related to profits which have decreased by 35% compared to last year, as did the fee income and commissions by 10.9%. the revenues of the assets' ratio have reached 0.86% and the revenues of property rights have reached 9.41% compared to 1.25% and 12.84% subsequently in 2019

Exceptional Instructions to support liquidity.

What is banking sector's interventions effect on providing liquidity to the economy during the pandemic?

Although the PMA limited ability (following working banks in Palestine) in intervention, compared to what have other several central banks did, in the nonexistence of national currency and the unavailable financial policy, the series of adopted procedures have undoubtably reduced the effects of these two crises on governmental level and financial sector's institutions supervised and managed by the Monetary Authority, also on level of activities, different economic sectors and the citizens

Crises Adaptation

In year 2020, the banking sector went through a lot of pressure because of the Covid-19 pandemic and the Clearance revenue crisis. How was the sector able to somehow overcome the crisis? and what is its effect on the banking sector?

Over the last years, the Palestinian economy was exposed to several economic crises as a result of the economic relationship with the other side. However, Covid-19 pandemic hit the Palestinian economy differently because of its timing with the 2020 Clearance revenues' crisis. Because of these crises, several economic and social indicators faced fluctuation and volatility. Since the banking sector is a component of the Palestinian economic organization, affects it and effected by it, the sector wasn't immune to these crises' repercussions.

In the last two years, the challenges we went through taught us that the Palestinian economy in general, and the banking sector specifically, are more than capable of adapting with a tough political and economic reality. The banking sector is more than capable of dealing with the crises, adapting and overcoming it based on experience. Although, the banks' profits decreased massively, the public deposits witnessed a growth which asserts the growing trust in the Palestinian banking sector. In this context, primarily results of the banking sector's performance in 2020 indicate that many of its accomplished vital indicators of the growth levels are almost equal to what it was last year, also that applies to the assets. Moreover, it could have been even better than previous levels as the case of clients' deposits and facilities. That demonstrates the increased trust given by the customers of this sector, starting from their belief that it is safe and secure, working according the best criteria and international practices. From here, I would like to thank the board and executive management of the Palestinian banks for their effort in facing these series of economic crises, for PMA has presented wisdom and high professionalism in dealing with political, economic and health challenges.

I would also like to thank the banks for their offered financial contributions to face Covid-19 pandemic through Waqfet Ezz support fund or through the Ministry of Health efforts in facing the pandemic

The banking sector saved **300 million dollars** as one of the monetary intervention's tools to stimulate economy and support small businesses.

* The government's debt and its repercussions are still manageable

Interview Article

Melhem stated:

numbers prove that the banking system hasn't benefited anything from the Covid-19 pandemic and the clearance revenue crisis

The Monetary Authority's governor confirmed to Banks in Palestine, that banks' profits decreased by 35% compared to 2019.

Ramallah – Banks in Palestine- after a short while of being the new Governor of the PMA, he was faced with several urgent problems especially after the tough year the banking sector went through, with the Covid-19 pandemic on one hand and the clearance's revenue crisis on the other, the banking sector has endured so much to provide the necessary cash-flow to keep active economic sectors going and limit the negative effects of the most horrible combined crisis that almost blown away the Palestinian economy.

Dr. Feras Melhem, the Governor of PMA, stated to "Banks in Palestine" magazine about the effects of Covid-19 pandemic and the followed emergency procedures, in addition to its timing with the Clearance crisis.

Melhem asserted that only numbers can identify the size of the burden caused by those two crises on the banking sector, indicating that the profits of banks in Palestine have decreased by 35% in the year 2020 compared to 2019. In addition, the revenues of assets ratio and property rights' rate have decreased, so did assets' quality as the predicament increased. Therefore, the situation indicates that the negative effects caused by the two crises not only hit the national economy, but it also affected banks.

Melhem addressed many topics that included the distribution of credit facilities on the sectors; how it's directed to serve the developmental process, also authorizing electronic payment companies. The following is the interview's script:

Editorial

Banking Achievements Despite the Pandemic

The State of Palestine has been affected by the Covid-19 pandemic similar to other countries worldwide. Since March of last year, the Palestinian Government hastened to take a series of precautionary measures, implementing medical protocols to limit the spread of the pandemic, which coincided with the declaration of a state of emergency, which resulted in travel restrictions between governorates and cities; increasing the severity of the lockdowns, and a relatively complete halt regarding the economic activity.

The adopted precautionary measures affected all economic sectors, and the banking sector was not exempt from the repercussions of this crisis. Besides, the banking sector is already operating in a high-risk environment, both politically and economically.

Since the banking sector is considered one of the main pillars of the economic system, its annual results were negatively affected by the pandemic. Consequently, declining its profitability rates up to 40% in comparison to 2019. Despite this, the banking sector succeeded in rapidly adapting to the current situation; overcoming hardships and attracting more customer deposits, which recorded an approximate increase of 13%, also increasing the number of credits granted to various economic sectors; recording an increase of nearly 11% compared to the previous year; reflecting the Palestinian citizen's trust in this sector.

On the other side, , the national and social role of the banking sector rose through community partnership to address the repercussions and effects on the national economy caused by the Covid-19 pandemic. The banking sector strived to provide the necessary liquidity for the various economic sectors and individuals by postponing the due installments for four months without additional commissions or delay commissions, contributing positively in sustaining the economic cycle.

In terms of institutional support, the banking sector's contribution to the health sector has increased over five million dollars a noticeable increase compared to 2019, to guarantee the stable supply of medical and health services to the Palestinian citizen Also, supporting other economic sectors by over three million dollars in 2020.

This issue of «Banks in Palestine» magazine sheds light on the effects of the Covid-19 pandemic on the national economy in general, and the banking sector in specific through a comprehensive interview with His Excellency the Governor of the Palestinian Monetary Authority. In addition to several specialized articles that review the development of financial technology and its use in the banking industry, and an informative collection of various banking materials.

Bashar Yasin- General Director of the Banks Association in Palestine.